ISSN 2676-1513

تحفيز الاستثمار السياحي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد البدائل الإستراتيجية لدعم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات (دراسة تحليلية استشرافية من 2008 إلى 2030)

ط.د/ حمادي عفاف
التخصص: مالية وتسيير المؤسسات
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
البريد الإلكتروني:hammadi.afaf@yahoo.fr

أ.د/ جرمان الربيعي
علوم التسيير
جامعة عباس لغرور– خنشلة–
البريد الإلكتروني: djermane2000@yahoo.com

الملخص: في ظل عمليات استشراف الخبراء الاقتصاديين حول ندرة الموارد النفطية من جهة، وتقلبات أسعارها التي شهدت مؤخر انهيار في أسعارها في السوق العالمية وتأثيراتها السلبية على الموارد المالية للخزينة العمومية وتراجع نمو الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، تسعى السلطات الجزائرية لإيجاد سبل للتنويع الاقتصادي والتقليل من التبعية النفطية، وتعد صناعة السياحة من أهم البدائل المعول عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، لما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية هائلة سواء الطبيعية أو البشرية وغيرها من المقومات الأخرى، وتهدف الدراسة إلى تبيان الدور الإستراتيجي لتحفيز الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في دعم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2008إلى 2017 وآفاقها إلى غاية 2030،ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة: أنه ورغم التشريعات التحفيزية والاستراتيجيات التنموية و الشراكات والاستثمارات الأجنبية المعتمدة للتطوير السياحي، فإن النتائج غير مرضية، فالمجسد لا ينطبق مع المخطط له، ولا يتوافق مع المعايير العالمية التي تستجيب للطلب المحلي والأجنبي، وذلك لعدم وجود رؤية إستراتيجية عادلة وواضحة المعالم، كما أن مساهمة القطاع في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، ميزان المدفوعات...الخ) تبقى ضعيفة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وبدول الجوار، وذلك لانعدام الاستقرار السياسي والأمن السياحي، مما جعل الإيرادات السياحية لا تغطي التكاليف السياحية، أما التوصيات التي خرجنا بها فتتمثل في العمل على تشجيع المشروعات السياحية من حيث المرافقة والدعم المالي، والترويج للوجهات السياحية والمنتوجات التقليدية التي تزخر بها الجزائر. والسعي لتكوين الإطارات البشرية من خلال الاهتمام بتخصصات السياحة والفندقة في الجامعات والمعاهد الوطنية بالتنسيق مع مؤسسات الدعم الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بديل إستراتيجي، المحروقات، التنمية الاقتصادية.

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي موجة من التقلبات والتغيرات نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها في فترات سابقة مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي للعديد من الدول في العالم وهذا نتيجة لخصوصيات

ISSN 2676-1513

اقتصاديات العديد من الدول، إذ أن تعثر الاقتصاد العالمي بدأ منذ الأزمة المالية 2008 إلى يومنا هذا، ومع تقلبات أسعار النفط وانخفاضه بصورة حادة ومفاجئة في منتصف سنة 2014، بدأ التفكير في ذلك الحين بضرورة التنويع الاقتصادي أي العمل على تنشيط الدورة الاقتصادية عن طريق ترقية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة والاستثمار في القطاع السياحي هذا الأخير الذي يعد مصدر الدخل الخام للكثير من الدول، فبحسب عمليات الاستشراف التي قام بها العديد من الخبراء الاقتصاديين في مجال الاقتصاد النفطي أن الأسعار النفطية قد لا تتدارك بالارتفاع إلى غاية 2020 وهذا ما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مما يستدعي الأمر بالتفكير إلى إيجاد السبل الكفيلة للخروج من التبعية النفطية، والجزائر من بين الدول التي ترتكز في صادرتها على النفط بنسبة تفوق 97%، إذ تعمل الحكومة الجزائرية الحالية في البحث عن جدائل اقتصادية ناجحة تقلل من الآثار الاقتصادية الوخيمة، ومن بين أهم البدائل الاقتصادية الهامة في ترقية الاقتصاد الوطني نجد الاستثمار في القطاع السياحي كقطاع استراتيجي هام في التنمية خارج قطاع المحروقات، الذي أثبت نجاعته لتفادي الصدمات الناتجة عن هذه الأزمات في كثير من الدول المتقدمة والنامية، والذي ظهرت بوادر تطويره ورعايته مع بداية سنة 2008، وذلك بتحفيز الإستثمار السياحي في قطاع لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الأهداف المسطرة ضمن المخططات السياحية المسطرة في الجزائر (2008-2030) المنتظر منها تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر خارج قطاع النفط،وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز لنا الإشكالية الرئيسية للبحث فيما يلي:

الإشكالية الرئيسية: كيف يساهم تحفيز الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في دعم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في ظل تقلبات أسعار النفط ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالاستثمار السياحي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية وآفاق تطورها المنشودة لسنة 2030 في ظل استراتيجيات السلطات العمومية المسطرة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟
- كيف يساهم الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة الفرعية والإشكالية الرئيسية للبحث قام الباحثان بطرح مجموعة من الفرضيات، تتمثل في فرضية رئيسية وفرضيات فرعية على النحو التالي:

1. **الفرضية الرئيسية: يعد الاستثمار العقلاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية أحد أهم البدائل الإستراتيجية في دعم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، شرط احترام المعايير العالمية التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي ووجود اهتمام ومناخ ملائم يساعد على خلق قيمة مضافة.**

ISSN 2676-1513

❷ **الفرضيات الفرعية:**

– الاستثمار السياحي يتمثل في إنشاء مؤسسات سياحية من خلال توفر موارد بشرية ومالية وطبيعية، يتوقع منها زيادة الإنتاجية.

– قامت السلطات العمومية بالجزائر ببعض الجهود فيما يخص التطوير السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من التشريعات التحفيزية والمخططات التنموية والاعتماد على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتجسيد مشاريع سياحية تتوافق مع المعايير العالمية التي تستجيب للطلب المحلي والعالمي.

– يساهم الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهياكل والكفاءات البشرية بالجزائر في تفعيل ودعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير موارد مالية للخزينة العمومية وتحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني.

الدراسات السابقة: قام الباحثان بالاطلاع على مجموعة من الدراسات المرتبطة بالاستثمار السياحي، لكن تم ربط هذا المتغير بمتغيرات أخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر والدور التمويلي للبنوك في ترقية الاستثمار السياحي، وفي حدود علمنا هناك دراسات قليلة جدا مشابهة لدراستنا تتمثل في مقالات علمية ورسائل علمية ما بعد التدرج، من بين الدراسات التي تم الحصول عليها:

- **الدراسة الأولى**/ للباحثان عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي بعنوان:" **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، مقال علمي منشور بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، جوان 2016. هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية ودور القطاع السياحي في تنمية وترقية الاقتصادي الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط في السوق العالمية مع التطرق إلى تشخيص قطاع السياحة من حيث الخصائص والهيكل للوصول إلى السياسات التي ينبغي اتباعها للنهوض بهذا القطاع كما بينت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري ضعيفة رغم جهود الدولة إلا أنه هناك عوائق عرقلت النهوض بالقطاع، ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتمثل في العمل على حل مشكل العقار عن طريق منح الامتياز في الحصول على العقارات السياحية وتقديم امتيازات جبائية للمستثمر المحلي والأجنبي بغية تشجيع الاستثمار في مجال السياحة.

- **الدراسة الثانية**/ للباحثة حليمي حكيمة بعنوان: " **السياحة كبديل تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية – إستراتيجية تنمية القطاع ومتطلبات النجاح**–، مقال علمي منشور بمجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ديسمبر 2016. هدفت الدراسة إلى توضيح الدور التنموي للقطاع السياحي في الجزائر، نظرا لما تملكه الجزائر من مقومات سياحية معتبرة والتمتع بالأمن السياحي، والعمل على تجسيد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السياحي في آفاق 2025 كذلك تطرقت الباحثة إلى أهم محاور هذه الإستراتيجية التي ترمي إلى ترقية الاقتصاد الجزائري والتقليل من الآثار الاقتصادية لأزمة النفط، ومن بين الاقتراحات التي توصلت إليها

ISSN 2676-1513

الباحثة تنشيط الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر من خلال حل مشكلة العقار والعمل في تفعيل التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار في قطاع السياحة خاصة، العمل على تأهيل وتدريب المورد البشري في مجال السياحة بداية من التعليم الجامعي والتنسيق مع مختلف المؤسسات العاملة في قطاع السياحة.

➢ **الدراسة الثالثة**/للباحثان السبتي وسيلة وصحراوي محمد تاج الدين بعنوان: " **تقييم أداء القطاع السياحي وتأثيراته على الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2008– 2014**، مقال علمي منشور بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، الصادرة عن مخبر المحاسبة والمالية والجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، جوان 2017. هدفت الدراسة تقييم نتائج القطاع السياحي ومدى أثره على ترقية الاقتصاد الجزائري ومن النتائج المتوصل إليها أن القطاع السياحي في نمو بطئ وأن الحكومة الجزائرية تسعي جاهدة في إنجاح المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (2008– 2025) وإعطاء الأهمية البالغة للسياحة باعتبارها خيار ضروري وبديل لقطاع المحروقات يدعم عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق عوائد مالية وتوفير العملة الصعبة للبلد، ومن التوصيات التي تم التوصل إليها أنه على الحكومة الجزائرية الاستمرار في تنفيذ المشاريع والاستثمارات السياحية مع تجسيد مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المنتظر منه فوائد هامة في توظيف العاملين وتحقيق عوائد الصرف الأجنبية، العمل على إنشاء العديد من المعاهد الحكومية والخاصة في مجال التسيير الفندقي والسياحي وتدريب اليد العاملة علميا ومهنيا.

➢ **الدراسة الرابعة** / للباحث موسى بن منصور بعنوان" **الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية**، مقال علمي منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد السابع عشر، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، جوان 2017.

تهدف الدراسة إلى تبيان دور الاستثمار السياحي ضمن مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات المتعارف عليها، إذ أن الحكومة الجزائر أولت الاهتمام بالاستثمار في القطاع السياحي ضمن السياسات التنموية والإستراتجية من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات المتبعة في التنمية الاقتصادية الشاملة وهي أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، أما عن التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتمثل في العمل على دعم وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المحلي فيما يخص فكرة الاستثمار في القطاع السياحي، تدريب الموارد البشرية في مجال السياحة تكوينا جيدا يتلاءم مع معايير السياحة العالمية.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: التعريفات الإجرائية المتعلقة بالأدبيات النظريات المرتبطة بمتغيرات الدراسة

ISSN 2676-1513

المحور الثاني:واقع وآفاق تطور الاستثمار السياحي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2008 إلى 2030

المحور الثالث:مؤشرات مساهمة الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وآفاق تطورها خلال الفترة من 2008 إلى 2030.

➢ المحور الأول: التعريفات الإجرائية المتعلقة بالأدبيات النظريات المرتبطة بمتغيرات الدراسة

➢ **تعريف الاستثمار السياحي**: "هو عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة والصناعة السياحية تتمثل في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في الفرد أي السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية المتمثلة في الطرقات والمواصلات والاتصال والهياكل القاعدية متخصصة للراحة والاستحمام والمطاعم والأندية والتظاهرات الثقافية".[1]

- **تعريف الباحثين إجرائيا لتحفيز الاستثمار السياحي**: هو جملة من التشريعات التحفيزية والمخططات والبرامج التنموية الموجهة نحو جزء من الاستثمارات التي تقوم بها الدولة أو الخواص في المجال السياحي ويكمل القطاعات الأخرى بدرجة إيجابية، إذ يركز تحفيز الاستثمار في السياحة على تسهيل الإجراءات الإدارية وشفافية المعاملات وجملة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية التي تهدف إلى تطوير المنتج والخدمة السياحية مع وجوب توفر رؤوس الأموال اللازمة لبناء المرافق السياحية اللازمة لسد طلبات السائحين وتتمثل هذه المرافق في النوادي السياحية والطرق والنقل وهياكل الراحة والاستجمام والمطاعم والفنادق، بما يتوافق والمعايير العالمية ويخلق قيمة مضافة

➢ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: "يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11جانفي2017،

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1إلى250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دج أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية1 مليار دج، تستوفي معايير الاستقلالية".

- **تعريف الباحثين إجرائيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية هي مؤسسات تنتج سلعا سياحية (كبيع التذاكر والتحف والتذكارات ....)و/أو خدمات سياحية (كالإيواء والإطعام والسفر والنقل السياحي وتنظيم الرحلات وغيرها...)،تشغلمن10إلى 250شخص، بصفة دائمة أو مؤقتة أو موسمية، سواء في المنشآت السياحية نفسها كالفنادق والمطاعم أو تلك القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالقطاع السياحي والفندقي كالبناء والتجهيز والتوريد بالطعام والشراب والزراعة والصناعات الغذائية وتربية الحيوانات والدواجن وغيرها، على

ISSN 2676-1513

أن لايتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية1 مليار دج، وتستوفي معايير الاستقلالية بحيث لا يتجاوز نسبة مساهمة الشراكة الأجنبية فيها 25% من رأس المال.

- **تعريف الباحثين إجرائيا للمحروقات:** تشكل المحروقات أكثر من 90 من الصادرات الجزائرية والمورد الأساسي للعملة الصعبة. وتعتبر سلاح سياسيا هام وقت السلم والحرب على حد سواء وعليها تقاس قوة الدولة، فهي من المصادر الطاقوية الأكثر استعمالا، ومادة خام أساسية تدخل في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية، وتتكون من مزيج من مواد تسمى هيدروكربونات بالإضافة إلى بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن كالحديد والصوديوم.
- **تعريف الباحثين إجرائيا للبديل الإستراتيجي:** هو حصيلة تفاعل العوامل الاقتصادية الخارجية بالتعرف على الفرص المتاحة والتهديدات المحيطة، والعوامل الاقتصادية الداخلية بالتعرف على نقاط الضعف واستغلال نقاط القوة ، بما يؤدي لاختيار بديل من بين عدد من البدائل يحقق أفضل توافق وموائمة مع الأهداف الاقتصادية للدولة على المستوى القريب والمتوسط والبعيد.
- **تعريف الباحثين إجرائي للتنمية الاقتصادية:** هي مجموعة من السياسات التي تتخذها الحكومات لإحداث توسع اقتصادي مقصود، عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمادية والبشرية والتكنولوجية في تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع على أن يحدث هذا التغيير زيادة في معدلات النمو والنشاط الاقتصادي، ويحقق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وأن يستند على القوى الدائمة في المجتمع ويحقق العدالة بين أفراده ويلبي حاجيات الغالبة العظمى منهم.

➢ المحور الثاني: واقع وآفاق تطور الاستثمار السياحي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2008إلى 2030

01.وضعية المشاريع الاستثمارية في الجزائر المصرح بها من سنة 2008 إلى ماي 2017:

الجدول أدناه تطور المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعتها خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017.

الجدول (01): تطور عدد المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2008 إلى 2017

طبيعة المؤسسات			2008	2009	2010*	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017**
الخاصة	أشخاص معنوية	العدد	321.387	345.902	369.319	391.761	420.117	459414	496989	537901	575906	595810
		%	61,86	55,34	59.66	59,42	59,02	59,06	58,33	57,56	56,32	56,94
	أشخاص	العدد	70.626	109.496	249.196	120.095	130.394	142169	159960	178994	211083	220516

ISSN 2676-1513

طبيعية	%	13,59	17,52	40,25	18,22	18,32	18,28	18,77	19,15	20,64	20,79
النشاطات الحرفية	العدد	126887	169080	———	146881	160764	175676	194562	217142	235242	243699
	%	24,42	27,05	———	22,28	22,58	22,59	22,83	23,23	23,00	22,98
المؤسسات العمومية	العدد	626	591	557	572	557	557	542	532	390	264
	%	0,12	0,09	0,09	0,09	0,08	0,07	0,06	0,06	0,04	0,02

*الثلاثي الأول لسنة 2010 **الثلاثي الأول لسنة 2017

المصدر: "**النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم**"،(14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31) للسنوات المذكورة. متاحة على الموقع الإلكتروني: httpwww.mdipi.gov.dzBulletin-de-veille-statistique&oq، (تاريخ الإطلاع: 2018/2/20، على الساعة 00:30د).

توضح بيانات الجدول أنعدد المؤسسات الخاصة في تزايد مستمر في شكليها سواء مؤسسات الأشخاص أو مؤسسات المهن الحرة .على حساب القطاع العام الذي أصبح تمثيله ضعيفا في السنوات الأخيرة. ليتواصل تطبيق الخطة الاقتصادية التي تتبعها الدولة والتي تهدف إلى الخوصصة. وتجدر الإشارة إلى أن الحرفة قد حافظت على حضورها كأنشطة تقليدية في شكل مؤسسات مصغرة على وجه الخصوص؛ لتساهم في تنمية القطاع السياحي. وهذاما يؤكده الجدول أدناه

الجدول (02): حصيلة المشاريع الاستثمارية لإجمالي القطاعات في الجزائر حسب القطاع القانوني المصرح بها خلال الفترة من سنة 2002إلى ماي 2017

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الخاص	62 520	97,99%	7 290 151	56,95%	963 922	84,67%
العمومي	1 177	1,84%	4 319 545	33,74%	126 036	11,07%
المختلط	107	0,17%	1 191 137	9,31%	48 454	4,26%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: تم تحصيل الإحصائيات من" **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir ، (تاريخ الإطلاع: 2017/08/16، 18:56د).

يظهر من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من التصريح بالمشاريع ترجع إلى القطاع الخاص بنسبة 97,99%، بمبالغ مالية تقدر بـ 56,95%مقارنة بالقطاع العمومي والمختلط بنسبة 1,84%و0,17%، على التوالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة القطاع الخاص؛ وان الارتفاع الملموس في عدد المؤسسات الخاصة والمؤسسات الحرفية، يرافقه ارتفاع في عدد مناصب العمل الموفرة من طرف هذه المؤسسات. وبالتالي تزايد توجه لفئة الناشطة اقتصاديا ليصبح بذلك المشغل الأول لها. وهذا ما يظهره الجدول حيث بلغت مناصب يشغل بنسبة 84,67%، وهو ما يثبت كفاءة القطاع الخاص وقدرته في تعبئة الموارد المالية وخلق مناصب العمل.

ISSN 2676-1513

ويرى الباحثين أن ذلك يعود لضرورة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي الذي يقحم هذا القطاع كضرورة للانفتاح الاقتصاد يوتوجهه نحو اقتصاد السوق. كما يظهر إمكانياته في تطوير الاقتصاد الوطني. ضمن إستراتجية التنمية الاقتصادية للدولة الجزائرية ؛ التي طرحت القطاع الخاص كشريك أساسي في عملية في تجسيد مخططات التنمية ، خاصة بعد أن أثبت القطاع العام عجزه وعرضت أغلب مؤسساته للخوصصة الجزئية والكلية، فشرعت الجزائر منذ منتصف التسعينات في عملية الخوصصة للقطاعات الإقتصادية وأدرجت السياحة على رأس القائمة وكانت لها أسباب كثيرة من أهمها مايلي:

- العجز والإخفاق في تقديم صورة حسنة عن الوجهة السياحية الجزائرية طيلة السنوات السابقة؛
- تسجيل 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية عجزا ماليا نهاية سنة1992
- ضعف مشاركة القطاع السياحي في خلق مناصب عمل وامتصاص قدر من البطالة؛
- ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة وتدنى مستواها؛
- انعدام الصيانة للمرافق السياحية؛
- انعدام الوعي والثقافة السياحية لدى مستخدمي القطاع[2].

والجدول أدناه يظهر نصيب القطاع السياحي من هذا الطلب.

02.وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المصرح بها من سنة 2002 إلى ماي 2017:

لقد توالت الخطابات الرسمية والإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات. ومن بينها القطاع السياحي، والجدول الموالي يظهر حصيلة المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حسب معيار النشاط خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017

الجدول (03): حصيلة المشاريع الاستثمارية بالجزائر حسب النشاط المصرح بها خلال الفترة من 2002 إلى2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: تم تحصيل الإحصائيات من" **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مرجع سابق.

ISSN 2676-1513

إن بيانات الجدول توضح أن إجمالي المشاريع المصرح بها لكافة القطاعات الإقتصادية إلى غاية 2017 تبلغ 63.804مشروع أغلبها من نصيب قطاع النقل(48,47%)، ثم البناء (17,85%)، والصناعة (17,64%). أما نصيب القطاع السياحي من الإجمالي بلغ1018من إجمالي عدد المشاريعبنسبة(1,60%) من قيمة إجمالي المشاريع الاستثمارية. منها 59 مشروع للسياحة والترفيه، بنسبة 3,3 من إجمالي المشاريع السياحية, وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (04): حصيلة الاستثمار في مشاريع السياحة والترفيه في الجزائر المصرح بها من 2004 إلى 2017:

المجال	عدد المشاريع	%	قيمة الاستثمار	%	مناصب العمل	%
السياحة والترفيه	59	3,0	1 764 003 723	3,3	1 548	2,5

المصدر: "**النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم**"، رقم 31، الثلاثي الأول لسنة 2017، ص 44.

مما سبق نلاحظ أن حجم الاستثمار السياحي مازال ضعيفا ولم يرقى للمستوى المطلوب مقارنة بأهمية هذا القطاع وبالإمكانيات المتاحة والمقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر.وكبقية البلدان النامية تحاول الجزائر إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في المجالات السياحية والفندقية والترفيه وتقدم لهم حوافز متنوعة، غير أن مشاريع السياحة والترفيه أخذت حصة الأسد من هذه المشاريع بـ 59 مشروع .على غرار مشاريع السياحة الحموية والصحراوية وغيرها. وذلك تلبية لمتطلبات السياح الوافدين الأجانب.

الجدول (05): تطور المشاريع الاستثمارية السياحية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2008 إلى 2017

السنوات		2008	2009	*2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المشاريع المصرح بها	العدد	66	58	41	55	136	121	167	232	298	205
	النسبة%	0,39	0,29	0,62	0,70	1,76	1,36	1,69	2,92	4,15	7,03
	النمو %	———	———	———	——	147,27	11,03-	38,02	38,92	28,45	22,75
المبالغ المستثمرة	القيمة	29848	105427	16515	430328	94182	138692	110639	139180	203560	232442
	النسبة%	1,24	11,61	6,69	31,22	11,55	8.08	5,18	9,45	11,07	18,11
مناصب الشغل	العدد	3067	3188	2375	14291	6072	8694	7017	12860	15647	12573
	النسبة%	1,56	2,04	0,70	10,20	6,64	5,84	4,66	8,97	9,52	13,25

*الثلاثي الأول لسنة 2010

المصدر: "**النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم**"،(14، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31) للسنوات المذكورة.

مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن وبسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008 وصاحبها ركود في الاقتصاد وتقلص في الطلب العالمي على النفط الذي انخفض من 94,45 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61,08 سنة 2009 مما أدى لتراجع إيرادات صادرات النفط من 78,02مليار دولار سنة 2008

ISSN 2676-1513

إلى 44,22مليار دولار سنة 2009 وانعكس بدوره في تقليص الميزانية المخصصة للاستثمار في القطاع السياحي خلال هذه الفترة ليتضاؤل عدد هذه المشاريع من 66 مشروع سنة 2008 إلى 58 ثم 44 مشروع خلال السنوات 2009، 2010 على التوالي، لتعود للارتفاع من جديد إلى 55 ثم 136مشروع، خلال سنتي 2011 و2012، التي ارتفعت فيه إيرادات الصادرات من النفط إلى 72,62 مليار دولار، تبوأت فيها الجزائر الرتبة87 و110وهي مراتب مرضية وفق مؤشر تنافسية السياحة والسفر, لتتدهور إلى 121 مشروع سنة 2013 ويعود ذلك لانهيار كبيرا أسعار النفط وصل إلى 40 دولار للبرميل، وهذا ما دفع بالدولة إلى اتباع سياسة ترشيدية (تقشفية) أثرت على البرامج التنموية والسياسة العامة للدولة، ثم ارتفعت من جديد سنة 2014 بـ 167 مشروع ويفسر ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي ارتفعت إلى 147 مليار سنة 2014 فاستفادت الجزائر من الإيرادات النفطية وأطلقت مشاريع للبنى التحتية أسهمت في إنعاش الاستثمار السياحي في هذه الفترة. ثم ارتفعت إلى232 مشروع سنة 2015 بنسبة نمو38,92%ويعود ذلك إلى تعديلات قانون المالية لسنة 2015 والتي نصت على تطبيق قاعدة التراضي في منح العقار السياحي بموجب عقود الامتياز، بدلا من اعتماد المزاد العلني لم أفرزته من سلبيات في استقطاب الاستثمار السياحي، وذلك بتعديل قاعدة البيع بالمزاد العلني لحساب قاعدة التنازل بالتراضي، والتراضي كاستثناء لتبسيط الإجراءات التي تمكن من الحصول على العقار السياحي لتسهيل استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. وقد واصل الارتفاع إلى مستويات جيدة إلى غاية سنة2016 بنسبة نمو تقدر بـ 28,45%.حيث سجل القطاع السياحي298 مشروع, ثم انخفض عدد المشاريع السياحية من جديد في الثلاثي الأول لسنة 2017 إلى 205 مشروع، والسبب الملحوظ هو تبعات قانون المالية السنة 2017الذي جاء كردة فعل من الحكومة على انخفاض أسعار النفط، لأن هنا كعلاقة ارتباط ايجابية بين سعر البترول والإنفاق العام في الدول النامية. إضافة إلى تدهور العقار السياحي نتيجة الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي، إضافة إلى مشكل التمويل بسبب عدم ملائمة النظام البنكي الجزائري لهذا النوع من الاستثمارات الطويلة الأجل، والبيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية والتي قتلت العشرات من المشاريع لسياحية قبل رؤيتها النور. وخلال سنة 2018بلغت ميزانية القطاع السياحي 5,3 مليار دج يركز أساسا على استرجاع الأراضي المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي ذات القيمة السياحية العالية وتهيئتها لفك العزلة على بعض المناطق [3]، البالغ عددها 225 منطقة للتوسع السياحي بمساحة إجمالية تقدر ب 56 472 هكتار على المستوى الوطني مخصصة لاحتضان مشاريع سياحية متنوعة. ويتوقع استلام حوالي 150 إلى 200 مشروع سياحي على المستوى الوطني، منها 760 مشروع سياحي انطلقت الأشغال بها على المستوى الوطني بوتيرة متسارعة[4]."

ويفسر الباحثان هذا التذبذب في المشاريع الاستثمارية السياحية بعدم فعالية الحكومة الجزائرية في ضبط المؤشرات المحفزة للاستثمار السياحي؛ إذ تأخرت كثيرا في الاهتمام بالاقتصاد الإنتاجي، ولم تستغل الوضعية الجيدة التي كانت تعرفها أسعار المحروقات في السوق العالمي والمداخيل الطائلة التي كانت تتحصل

ISSN 2676-1513

عليها في فترة البحبوحة المالية. ولولا الأزمة المالية التي أحدثت تغيير ولو ضئيل في نظرة الحكومة للقطاع السياحي لظل القطاع مهمشا وخارج حساباتها، وهذا ما يؤكده تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية وفق صندوق النقد العربي، الذي احتلت فيه الجزائر الترتيب 22/15 دولة عربية، وسجلت قيما معيارية سالبة وفق مؤشر سيادة القانون بقيمة(-0,7612)، ثم(-0,5291) في مؤشر فعالية الحكومة، و(-0,4481)وفقا مؤشر فعالية الحكومة، و(-0,3779) لمؤشر الفساد الإداري [5].ويؤكده أيضا استطلاع الرأي العالمي الاقتصادي الصادر عن تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017-2018.الذي يبين العوامل الخمس الأهم لمشاكل ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر ، والذي ظهرت فيه البيروقراطية الحكومية غير الفعالة من أهم لمشاكل المصنفة بأكبر حصة ب 13,0، يليها الفساد12,9، ثم مشكل الحصول على التمويل 11,8 ثم عدم استقرار السياسة 9,4 ، فيما سجل التقرير 6,1 و5,3 بالنسبة لمعدلات الضرائب واللوائح الضريبية على التوالي. وهذا ما يبنه الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أهم المشاكل للممارسة الأعمال التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى2018

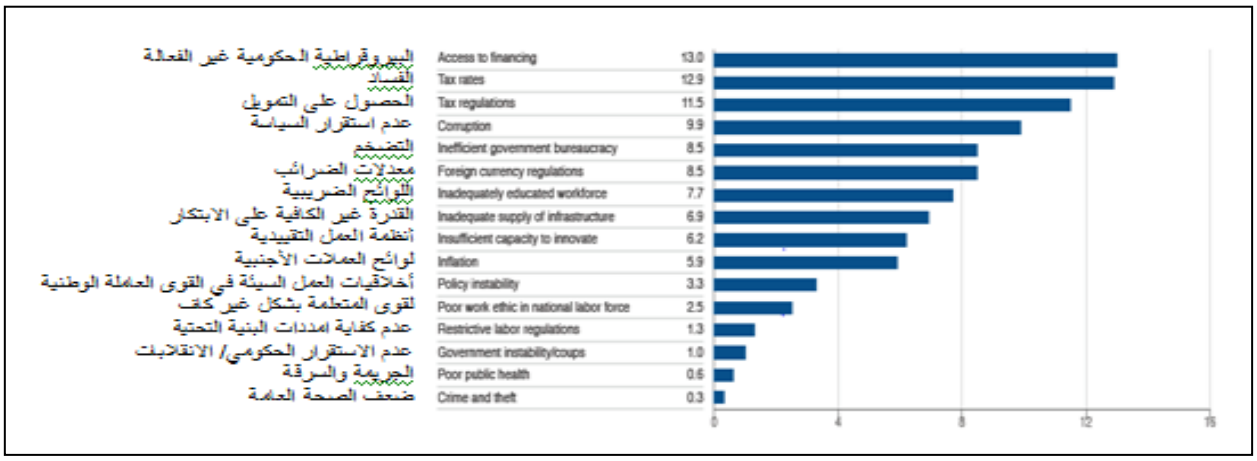

Source: "**The Global Competitiveness report 2017-2018**",economy profiles, p44, (translate), available to :https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018 , (date of entry 28/03/2018, 16:47m).

ويرى الباحثان أن هذه المؤشرات تدل على عدم جاهزية القطاع السياحي وعدم قدرته على مواكبة التطورات التي عرفتها هذه الصناعة، وأن بيئة الأعمال السياحية في الجزائر مازالت تعاني من نقاط ضعف كثيرة لا تسمح بمساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية. فعلى غرار مشكل التمويل الذي يعرقل مسار الاستثمار السياحي والإنشاء العشوائي السياحي المشروعات الاستثمارية الخاصة خارج مناطق التوسع السياحي الذي يعرقل بلوغ الأهداف السياحية المسطرة، يرفض رجال الأعمال الجزائريون الاستثمار في بلادهم وبالأخص في المجال السياحي حيث يفتقرون إلى المعرفة بقوانينه والحوافز المقدمة به، إضافة إلى انعدام ثقتهم بالمستقبل السياحي لجزائري والأرباح المنجرة عنه. لكن الوقت ليس متأخر لتصحيح هذا الوضع؛ إذ يجب الإسراع في الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد ووضع إستراتيجية للتنويع الاقتصادي

ISSN 2676-1513

من خلال إعادة النظر في الاقتصاد السياحي والسياسات التحفيزية واستحداث أنظمة تمويل ملائمة، ونشر الوعي والثقافة السياحية لدى المستثمر الجزائري، لأن نمو وازدهار الأمم يعلو بجهود كفاءاتها.

03.وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية الأجنبية في الجزائر المصرح بها من سنة 2008 إلى ماي 2017:

فيما يخص الطلب الأجنبي المصرح به للمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة فيظهر من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول (06): المشاريع الاستثمارية السياحية الأجنبية في الجزائر المصرح بها خلال لفترة الممتدة من 2002 إلى 2017:

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%	618	0,52%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%	23 040	19,28%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%	70 793	59,23%
الصحة	6	0,73%	13 572	0,61%	2 196	1,84%
النقل	25	3,04%	14 820	0,67%	1 727	1,44%
السياحة	14	1,70%	113 772	5,13%	6 309	5,28%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%	13 342	11,16%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%	1 500	1,25%
المجموع	822	100%	2 216 699	100%	119 525	100%

المصدر: تم تحصيل الإحصائيات من" **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مرجع سابق

يتضح من خلال الجدول لإجمالي الإحصائيات السابقة يتضح أن الاستثمارات متدنية في كافة القطاعات باستثناء قطاع الصناعة (المحروقات). وأن نصيب السياحة من المشاريع الأجنبية لا يتعدى 01.70 % وهي14مشروع خلال الفترة المقدرة ب15سنة مما يوضح أن المستثمرين الأجانب لا يسعون للاستثمار في المجال السياحي وأن المستثمرين الأجانب لا تجذب هما لجزائر للاستثمار بصفة عامة إلا في قطاع المحروقات، بسبب ضعف جاذبية مناخ الاستثمار فيها (بيئة الأعمال)، ذلك أن انتقال رؤوس الأموال يتطلب توفر ثلاث عناصر أساسية: الأمان والسيولة والعائد, حيث احتلت المرتبة 122 من 137 دولة عالميا، وفقا لمؤشر تطور بيئة الأعمال بقيمة معيارية 3,3 وفقا لتقرير التنافسية العالمية، وقيمة معيارية (-1,057)في تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية وفق صندوق النقد العربي، و(-1,253) بالنسبة لمؤشر حماية المستثمرين[6].بالإضافة إلى ترتيبها في المرتبة 93 بقيمة معيارية 3,6.بالنسبة لمؤشر البنية التحتية. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: أهم مؤشرات التنافسية العالمية في الجزائر لسنة 2017-2018

ISSN 2676-1513

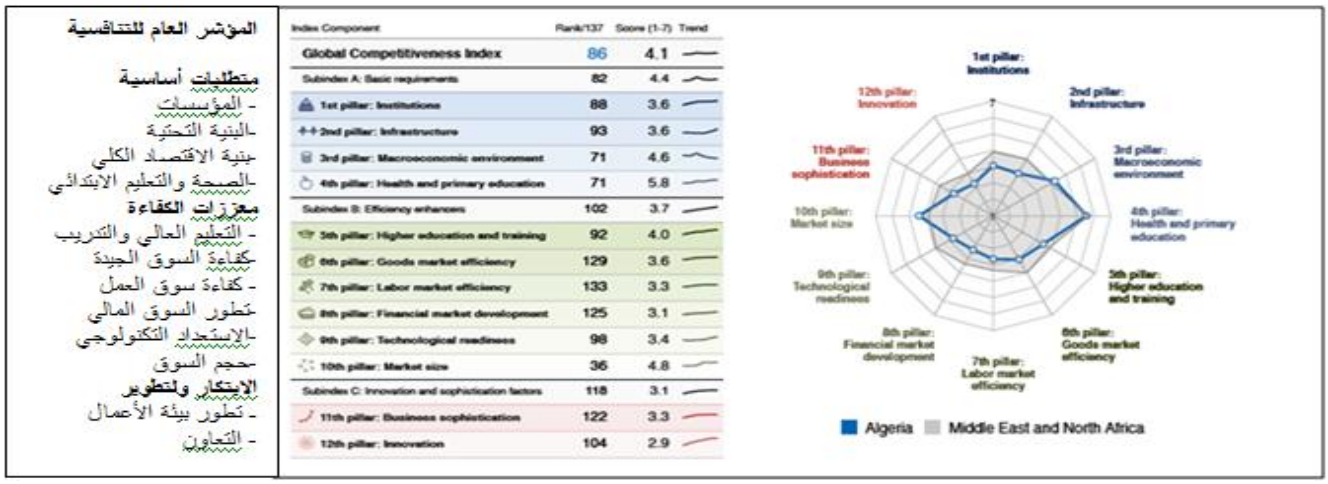

Source: "**The Global Competitiveness report 2017-2018**",ibid

كما أن أداء الجزائر في أغلب المؤشرات المكونة للمؤشر الكلي لتنافسية السياحة والأسفار يؤكد أنها لاتزال متأخرة في أغلب المجالات الداعمة للقطاع السياحي، مما يجعلها وجهة غير سياحية .حيث تحتل الترتيب123من141 دولة وفق تقرير التنافسية في السياحة والسفر لعام 2015، فبالنسبة لمؤشر السلامة والأمن احتلت المرتبة الثانية بين دول شمال إفريقيا حيث قدر معدل الجريمة فيم ب 1,5 لكل 100000نسمة، وبالنسبة للصحة والنظافة كانت نسبة مؤشر فيروس قص المناعة المكتسب للفئة المقدرة من 15-49 سنة بـ 0,1%[7]. بينما صنف تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس لسنة 2017 الجزائر ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي حيث جاءت في الترتيب 118 من 136 دولة شملتها الدراسة. ويشير التقرير إلى أن مؤشرات الأمن والنظافة والصحة جاءت بالنسبة للجزائر في مراتب متدنية تتعلق على التوالي بالمرتبتين 81 و89 عالميا.[8] و ترجع جل هذه التقارير احتلال الجزائر لهذه المرتبة المتدنّية سواء مقارنة بالدول العربية أو على المستوى العالمي إلى المخاوف المتعلّقة بالوصول إلى الأسواق إلى جانب ضعف الترويج للمنتوج السياحي الوطني حتى بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية وذلك بسبب إهمال الجزائر لهذا المورد. رغم الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد والآثار الرومانية العربية والتركية التي ما تزال تحتفظ بها عدد لا بأس به من الولايات[9].

وقد سعت الحكومة الجزائرية للاعتماد على الشراكة والاستثمارات الأجنبية لتطوير أقطاب سياحية بمعايير تستجيب للطلب المحلي والعالمي وجعل الجزائر وجهة سياحية عالمية، ضمن المخطط التوجيهي تهيئة السياحية أفاق 2030، والذي حظيت فيه 3 أقطاب سياحية (شمال شرق، شمال وسط، شمال غرب) من أصل 7 أقطاب رئيسية بحصة الأسد من مشاريع القرى السياحية والحدائق الإيكولوجية السياحية لآفاق 2030،رغم توفر الجنوب الجزائري على مقومات سياحية التي تعتبر من أفضل المناطق إقليميا، ووجهة جذابة للسياح الأجانب، ورافد لتدفق انقد الأجنبي، ما يدل على ضعف الرؤية الإستراتيجية السياحية وانعدام الإرادة السياسية لتطوير السياحة الصحراوية بالرغم من التصريحات الرنانة بالجهود الرامية لتوفير الأمن السياحي وتحسين المناخ الاستثماري في الجنوب، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

ISSN 2676-1513

الجدول رقم (07): الاستثمارات الأجنبية لمشاريع القرى والحدائق الإيكولوجية السياحية ضمن مخطط التهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2030

الأقطاب	شمال شرق		شمال وسط						شمال غرب	
مشاريع القرى السياحية	مسيلة ولاية الطارف	سيدي سالم عنابة	سغيرات بومرداس	بودواو البحري بومرداس	عين طاية الجزائر	فورم الجزائر موريتي1 الجزائر	سيدي فرج الجزائر	زرالدة غرب	كولونيل عباس تيارت	هيليوس كريستال وهران	موسكاردة تلمسان
المستثمر	المجموعة الإماراتيةEIIC	الشركة السعودية سيدار	المجموعة الكويتية لاستثمارالمجموعة EIIC	المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية سياحة	المجموعة الكويتية لاستثمارالمجموعة EIIC	المجموعة الإماراتية إميرال	الشركة الإماراتية القدرة	الشركة السعودية سيدار	الشركة الإماراتية EEMAR	SARL résidence hélios France.	الشركة الإماراتية للاستثمارات الدولية EIIC وسياحة الجزائرية
الأسرة											
الحدائق	دنيا بارك عنابة		دنيا بارك وهران						دنيا بارك الجزائر	
المستثمر	المجموعة الإماراتيةEIIC		المجموعة الإماراتيةEIIC						المجموعة الإماراتيةEIIC	
الأسرة	/		1000سرير						/	

المصدر: مني خروف، ليندة فريحة، خديجة عزوزي،"**آثار القطاع السياحي وأساليب إداراتها لتحقيق الإستدامة– حالة الجزائر–**"، مداخلة مقدمة للطبعة الثالثة من الندوة الدولية حول اقتصاديات السياحة والإدارة وأعمال السياحة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 5 و6 ماي 2017،ص 21، **بتصرف**.

ويرى الباحثين أن السياحة صناعة تزدهر في ظل توفر الأمن والاستقرار والشعور بالأمان من كل جوانبه. ورغم الجهود المبذولة وآلية التأمين والسلامة تبقى درجة المخاطرة عالية. وعلى الجزائر أن توفر المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي وإرساء قواعد الاستقرار السياسي، الاقتصادي والسياحي، وتحمي رؤوس الأموال الأجنبية من المصادرة والتامين والقواعد التي تحمي تحويل الأموال بسهولة، وتبسيط الإجراءات وشفافية المعاملات، مما يستوجب إعادة النظر في السياسات والأطر التشريعية في السياسات السياحية المعمول بها، والتي لا تلبي المأمول منها بغية تحسين الأداء التنافسي السياحي. وإبراز الميزة النسبية لمناطق المشروعات الاستثمارية السياحية، وعمل حملات إعلامية ذات أداء عالي للمجال السياحي والاستثماري على حد سواء خاصة للمناطق الصالحة للمشروعات.

04. طاقة الإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2017:

يعتبر مؤشر طاقات الإيواء الفندقية من أهم المؤشرات التي تدل على تقدم القطاع أو تأخره، ذلك أن السائح– المحلي أو الأجنبي خاصة عندما يفكر في السفر خاصة خارج بلاده فإن أولما يبحث عنه بعد تذكرة السفر هو مكان إقامته ومستوى الخدمات المقدمة في ذلك المكان ولهذا كانت الجزائر في كل البرامج المسطرة تطمح إلى الرفع من قدرات الإيواء وتحسين مستواها. وهذا ما سنحاول استعراضه بالأرقام في الجداول التالية:

ISSN 2676-1513

الجدول (08): تطور عدد الفنادق والمطاعم بالقطاع الخاص في الجزائر من سنة 2008 إلى 2017

السنوات	2008	2009	*2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المنشأة	1144	1497	1371	1085	1480	2103	1656	2132	3189	1477
المتوقفة	194	684	422	431	409	419	390	347	583	91
النسبة	5,66	5,57	-	9,63	10,15	9,39	7,52	7,62	8,23	6,91
المعاد إنشاؤها	137	204	170	196	268	410	314	356	530	435
الزيادة	1087	1017	1119	850	1339	2094	1580	2141	3136	1446
الإجمالي	18265	19282	20401	21251	22590	24684	26264	28405	31541	5377

المصدر: "النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم"،للسنوات المذكورة. مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أنهو رغم التطور والحركية التي عرفتها هذه المشاريع إلا أن البعض منها يعرف انتهاء دورة حياتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات (الفنادق والمطاعم)المتوقف نشاطها ألحقت بها تغيرات في مسار حياتها الاقتصادية؛ من أهم التغيرات نذكر تغير الوضعية، أو المقر الاجتماعي، أو تعير نوعية النشاط، أو خلق مؤسسات جديدة.مما يؤثر سلبا على القطاع الخدماتي في دعم القطاع السياحي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (09): مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في خلق القيمة المضافة بالجزائر وفق المعيار القانوني(2008-2015)

قطاع النشاط		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	VA	80,87	94,8	101,36	107,6	114,9	146,27	155,49	172,34
	%	88,87	89,9	88,61	88,61	82,7	84,015	89,311	80,994
القطاع العام	VA	10,3	10,65	13,03	13,83	24,04	27,82	33,5	40,44
	%	11,3	10,1	11,39	11,39	17,3	15,979	19,242	19,005
الإجمالي	**VA**	**91,18**	**105,45**	**114,39**	**138,94**	**138,94**	**174,1**	**174,1**	**212,78**
	%	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: "النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم"، للسنوات المذكورة، مرجع سابق

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة نشاط الفنادق والمطاعم ضئيلة ويسيطر على مجملها القطاع الخاص الذي يفوق مساهمته 90%.وهذا يدل على أن الفئة النشطة اقتصاديا لا يتوفر لديها رأس المال الكافي، إذ أن أغلب هذه المشاريع هي مشاريع مصغرة أو صغيرة، كما أنهم يتوجهون نحو الأنشطة القديمة التي تتماشى مع إمكانياتهم، مما يجعل الاستثمار في هذا القطاع يبقى محصورا في تخصصات غير مبتكرة. والجدول التالي يظهر تطور طاقة الإيواء في الجزائر حسب النوع والتصنيف خلال الفترة (2008 – 2018)

ISSN 2676-1513

الجدول رقم (10): تطو الطاقة الفندقية حسب والنوع والتصنيف في الجزائر للفترة بين (2008 إلى 2018)

السنوات / النوع والتصنيف	2008	**2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	***2016	****2017	*****2018
عدد هياكل الإيواء*	1134	1139	1152	1159	1155	1176	1185	1195	1231	1242	1289
Σ الأسرة بمراكز الإيواء غ المصنفة	-	-	58905	-	58483	52613	52886	54742	55380	-	-
Σ الأسرة بمراكز الإيواء المصنفة	-	-	33472	-	38415	46191	46719	47502	52040	-	-
المجموع الكلي	-	-	92377	94021	96898	98804	99605	102244	107420	108.611	112264
الحضرية	44700	44905	52085	-	54186	55988	61012	62479	66155	-	-
الشاطئية	11639	11649	31322	-	29889	29886	27962	30380	30500	-	-
الصحراوية	23500	23804	3770	-	5954	6058	4547	3636	4780	-	-
الحموية	4918	4908	4111	-	5467	5467	4259	3866	4102	-	-
المناخية	1119	1119	1089	-	1405	1405	1825	1883	1883	-	-
Σالأسرة /نوع المنتج	85876	86383	92377	94021	96898	98804	99605	102244	107420	108.611	112264

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على: *إحصائيات وزارة السياحة لسنة2014، **الديوان الوطني للإحصاء. ***مفيدة نادي،"تقييم أثر البيئة المستحدثة على نمو القطاع السيحي من أجل تحقيق التنمية السياحية- حالة القطاع السياحي في الجزائر"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص131.بتصرف.

****انظر المقال:ف. زينب، "800ألف جزائري يشتغلون في قطاع السياحة"،2017/10/30،أخبار اليوم، جزايرس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/225081 ، (تاريخ الإطلاع:2018/04/13، على الساعة 19:30)

*****انظر المقال:" الدعوة إلى دعم التعاون بين قطاعي السياحة والثقافة"، 2018/04/03، متاح على الموقع الإكتروني التالي:http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/18، على الساعة23:46)

الملاحظ من الجدول أن هياكل الإيواء في الجزائر في تزايد ضعيف نوعا ما، حيث أنه في سنة 2008 كان القطاع يملك 1134 هيكل بطاقة إيواء تبلغ 85876سرير،ليتطور هذا الحجم ليصل لسنة 2016 إلى1231هيكل بطاقة إيواء تبلغ 107420سرير، ثم يرتفع سنة 2017 إلى1242 مؤسسة فندقية بطاقة ايواء تبلغ 108.611 سرير على المستوى الوطني[10]. لترتفع إلى 1289 هيكل بطاقة إيواء تقدر بـ112264سرير سنة 2018[11].مع الشروع قريبا في تدعيم 66 وحدة فندقية بمنظومة معلوماتية وتعميمها لتشمل جميع الوحدات الأخرى, خاصة الفنادق العمومية مع نهاية 2018 إلى جانب الشروع في رقمنة الإدارة بصفة عامة, سواء ما تعلق بالمراسلات العادية أو ما بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية[12]،مع تسجيل أكثر من1800 مشروع مسجل لا نجاز هياكل فندقية بسعة استقبال تتعدى 240.000 سرير في الجزائر، منها 582 فندق بسعة 75.000 سرير في طور الانجاز. بحسب تصريح وزير السياحة والصناعات التقليدية حسن مرموري الذي قد تم الموافقة في المجموع على 1.812 مشروعا لإنجاز منشآت فندقية بسعة 240.328 سريرا، بقيمة إجمالية تقدر ب1.066 مليار دج مع الطموح لتوفير 99.382 منصب شغل مباشر". بالإضافة لإعادة تصنيف منشآت قطاعه السياحي من فنادق ومنتجعات سياحية،

ISSN 2676-1513

بعدما أصبحت لا تقدم خدمات تتماشى مع عدد النجوم التي تقدم لها، حيث يجرى حاليا دعم هذه الحظيرة بحوالي 30.000 سرير جديد على المدى القريب لتصل إلى 300.000 سرير خلال العشر سنوات القادمة مشيرا إلى اعتماد القطاع 1.844 مشروع من شأنه توفير 243.000 سرير جديد ما بين 2017- 2019 أما عن تقديرات الطاقة الإيوائية في الجزائر لآفاق 2030 فهناك 3 سيناريوهات مرهون تجسيدها بعدة معطيات يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (11) السيناريوهات المتوقعة للطاقة الإيوائية في الجزائر لآفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح (بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية (مليار دج)	الإنجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	6	635	100000	300	600سرير/50مشروع
السيناريو الثالث المعتدل	12	1240	200000	600	1200سرير/100مشروع
السيناريو الأول المتفائل	18	2500	400000	1200	24000سرير/200مشروع

المصدر:وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

ورغم هذا التزايد إلا أن طاقة الإيواء في الجزائر لا تكفي لتلبية رغبات السياحة الداخلية والخارجية من حيث الكم، حيث أن هذه الطاقة الإيوائية تبقى ضعيفة وتحتاج إلى دعم وزيادة. وذلك لأن أغلب هذه المشاريع لم ترى النور بسبب مشاكل كثيرة *أهمها :عدم التسوية الإدارية، مشكل التمويل، مشكل العقار السياحي. أما بالنسبةللهياكلالمنجزةفهييإماغيرمصنفةأودرجةتصنيفهامتدنيةوالمصنفةأسعارهاجدمرتفعة، إضافة إلى نقص اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي. فهي بذلك لا تغطي الطلب سواء الأجنبي أو المحلي، ولا تستجيب إلى المعايير الدولية فإذا ما تمت مقارنته بالطلب المرتفع لدول الجوار المنافسة وغيرها من الدول التي تحتوي على الهياكل المصنفة التي تتناسب مع سياحة فاخرة وخدمات جيدة. إلا هذا الأمر لا يؤثر على السياح المحليين الذين يمثلون النسبة الأكبر من السياح الوافدين باعتبار الفرد الجزائري يبحث فقط عن مراكز إيواء غير مصنفة بأسعار مقبولة، تتناسب مع دخله ويزوروها بشك جماعي لتقاسم التكاليف، ولا تتوفر على خدمة الإطعام حيث يطبخ طعامه بنفسه لخفض التكاليف، وتشجعه على النشاط السياحي داخل إقليم دولته، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12) يوضح تفضيلات الإقامة بالنسبة للسياح المحليين لسنة 2016

	*1	*2	*3	*4	*5	NC	المجموع
عدد المقيمين من السياح المحليين	535077	279741	500108	145450	79348	2143052	3682776
النسبة	%14	%8	%14	%4	%2	%58	%100

المصدر: مفيدة نادي، **مرجع سابق**، ص 221.

بالرجوع لمعطيات الجدول رقم 9 نجد أن عدد الأسرة حسب نوع المنتج فقد تركزت الطاقة الإيوائية في الفنادق الحضرية، تليها الفنادق الشاطئية، ثم الصحراوية والحموية والمناخية بنسب ضعيفة جدا؛ ما يعكس التوجه لتنمية السياحة الحضرية على حساب الأنواع الأخرى، ويعني أن الفروع الجديدة التي كانت من المفترض ترقيتها مازالت مجرد مشاريع وأن تشكيلة العرض السياحي الجزائري مازال كما هو في ظل تطبيق

ISSN 2676-1513

السياسة السياحية الجديدة، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030والذي يبين أن أربع أقطاب رئيسية من سبعة هي لمنطقة الجنوب، إلا أننا نلاحظ أن 7 ولايات من أصل 12 ولاية الأولى التي لديها أكبر حصة في المشايع السياحية تقع ضمن أقطاب الامتياز الثلاثة (شمال شرق، شمال وسط، شمال غرب)، لا نجد ولا ولاية جنوبية مرتبة ضمنه، وهذا يعني أن الاهتمام موجه للأقطاب الشمالية التي حظيت بأكبر نسبة ب 79485 سرير، ويؤكد التركيز على السياحة الساحلية وإهمال السياحة الجنوبية والمقدرة بـ 4072سرير، ويدل على توزيع غير عادل للمشاريع، وعدم التنسيق بين قطاع السياحة والقطاعات المساهمة في التنمية السياحية من جهة أخرى، مما يجعلنا نتساؤل أين موقع السياحة الصحراوية في الحصص الاقتصادية بل وأكثر من ذلك أين موقعها في السياحة، خاصة وأن سياح الترفيه والتسلية الأجانب يجعلون منها قبلتهم الأولى. و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (13): التقديرات السياحية لأسرة الفنادق والقرى السياحية في الجزائر لآفاق 2030

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد الأسرة للفنادق	عدد الأسرة للقرى السياحية	المجموع
القطب السياحي شمال وسط	9295	39849	49144
القطب السياحي شمال شرق	5965	7378	13343
القطب السياحي شمال غرب	10146	6852	16998
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	2092	92	2184
القطب السياحي جنوب غرب الواحات	1513	-	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي	150	-	150
القط السياحي الجنوب الكبير اهقار	225	-	225
إجمالي الأسرة	29386	-	29386
إجمالي الأسرة (فنادق وقرى سياحية)	83557		

المصدر:"المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"، الكتاب الثالث، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008، ص 05.

ويرى الباحثان أن: توجيه الاهتمام بتطوير الهياكل السياحية لنوع دون الآخر، لن يحقق الطلب السياحي الفعال ولا يعكس الإرادة السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المسطرة. كما أن الإحصائيات الحديثة تؤكد أن السياحة الصحراوية أكثر جذبا للسياح الأجانب.

05.تطور الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2018:

الجدول رقم 13: تطور الوكالات السياحية في الجزائر خلال الفترة من (2012-2018)

العدد / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	*2017	**2018
عدد وكالات السياحة والأسفار صنف " أ "	315	388	415	488	552	-	-

ISSN 2676-1513

عدد الوكالات السياحية والأسفار صنف "ب"	503	675	800	913	1202	-	-
عدد الملحقات صنف " أ "	52	77	82	107	129	-	-
عدد الملحقات صنف "ب"	26	59	64	135	158	-	-
عدد الوكالات السياحية والأسفار الناشطة	**896**	**1199**	**1361**	**1643**	**2041**	**2016**	**2220**

المصدر:مفيدة نادي، **مرجع سابق**، ص 136.

*انظر المقال:"**مرموري: السياحة تعوض تدني أسعار النفط... والجزائر متخمة بالمقاصد السياحية**"، 2017/8/20، عربي، متاح على الموقع الإلكتروني:https://arabic.sputniknews.com/interview،(تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة 3:25).

انظر المقال:" **الدعوة إلى دعم التعاون بين قطاعي السياحة والثقافة"، مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول في أن عدد الوكالات السياحة لسنة منخفض مقارنة بسنة 2013، ويعود ذلك نتيجة الضجة الإعلامية حول اختطاف الأجانب بالمنطقة الصحراوية، خاصة وأن 70%من الوكالات السياحية الأجنبية المتعاقدة مع وكالات جزائرية ألغت عقودها للموسم السياحي الصحراوي 2010/2011.كما أن 95% من الوكالات السياحية الجزائرية الناشطة، في هذا المجال تلقت مراسلات من مثيلاتها الأوروبية والأمريكية والآسيوية قصد إفادتها بتوضيحات حول التعليمة الأخيرة المؤرخة في 01 سبتمبر 2010 والحاملة لرقم 507 التي تحظر دخول السياح الأجانب والمحليين حظيرتي الأهقار والطاسيلي الأكثر استقطابا للسياح الأجانب نظرا للنقوش والرسوم الحجرية المنتشرة بالمنطقة فضلا عن طلبها لتطمينات حول الوضع الأمني[13]. فضلا عن الشروط التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 10-186 في جويلية 2010، الذي جاء ب10 مواد تعدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-48، نتيجة لضعف أداء الوكالات السياحية في السنوات الماضية، أولها أن يضم رخصة استغلال وكالة السياحة والأسفار صنفين، الفئة "أ" موجه خصوصا لسياحة والوطنية والاستقبالية، والفئة "ب" موجه للسياحة على المستوى الدولي، مع تحديد مدة الرخصة بثلاث سنوات قابلة للتجديد لنفس الفترة وغير قابلة للتنازل أو نقل ملكيتها[14]، مرفوقا بالتزام موقع قانونا يتعهد فيه صاحب الوكالة بالتشريع والتنظيم المعمول بهما وبأخلاقيات ممارسة المهنة، وذلك حتى يتم التأكد من أن المعني يمارس نشاطه باستمرار وهو ما يسمح بضمان مراقبة دائمة للسلطات العمومية لنشاط كافة الوكالات، إضافة لرفع ممارسة هذا النشاط الوكالة من 19سنة إلى21 سنة فما فوق، في محاولة منها لتحميل المسؤولية لأصحاب الوكالات وحالات التهرب من منها[15]، ليتطور عدد الوكالات السياحية الناشطة حيث ارتفع من896سنة2012، إلى 1199سنة 2013، وذلك بسبب صدور المرسوم التنفيذي في سبتمبر 2013 المحدد لشروط وطرق إنشاء واستغلال الوكالات السياحية والأسفار، تجسيدا لتعلميات الرئيس بوتفليقة الرامية لقضاء على البطالة، وعملا بالتوصيات التي خرجت بها الجلسات الوطنية للسياحة المنعقدة يومي 14 و15أفريل 2013، والذي أكد في مضمونه على تسهيل منح الترخيص لإنشاء وكالة سياحية وأسفار في ظرف قياسي، حيث يتم إلزام كل شاب يرغب في الاستثمار في هذا المجال على أن لا يقل عن 21 عاما، وحسن الخلق ومن

ISSN 2676-1513

يرتكب أي جريمة مست التراث الوطني أو التاريخي، ويتمتع بحقوقه المدنية، وأن يبرز قدراته المهنية وحيازته على شهادات دراسات عليا في السياحة والفندقة أو ليسانس في التعليم العالي بأقدمية لمدة سنتين في المجال السياحي أو الفندقة محددة بـ 3 سنوات ، أو الفندقة بـ 4 سنوات، أو بخبرة 10 سنوات في المهن ذات العلاقة بالسياحة والفندقة شريطة أن يكون شخصا مختصا في التأطير، بإيداع ملف يتكون من 8 وثائق بدل 16 التي كانت مطلوبة في وقت سابق، بإلزام الوزير المكلف بالسياحة بالرد على طلبات الحصول على تراخيص في أجل أقصاه 3 أشهر، وتقليص آجال التحقيقات الأمنية إلى شهرين. مع استحالة تأجير الاعتماد الخاص بوكالة السياحة والأسفار وتشديد العقوبات في حالة المخالفة، وبالنسبة لمنح التراخيص للوكالات حسب الفئة "أ" المرخص لها بالنشاط في السياحة الوطنية والمستقبلة، والوكالات حسب الفئة "ب" المرخص لها بالنشاط في السياحة الدولية، فإن المرسوم رخص لكلا الصنفين بتنظيم السياحة الوطنية والدولية على حد سواء. مع إلغاء القرار الذي كان معمولا به سنة 2010 والمتعلق بإلزام صاحب الوكالة بتجديد الترخيص[16]. وقد واصلت بالارتفاع من 1361وكالة سنة 2014 إلى2041 سنة2016، وأغلبها مركزة في الوكالات السياحية صنف"ب"، والملحقات صنف "ب". بالنسبة لعدد الملحقات ذلك بسبب الشروط المفروضة على الوكالات السياحية صنف "ب." ليتم تحويلها إلى الصنف "أ". لترتفع من 2016 وكالة سياحة معتمدة سنة 2017 إلى 2220 وكالة معتمدة سنة 2018 بحسب تقدير الوزير السياحة مرموري، وعدد المكاتب السياحة المحلية ب 100 في ميدان الاستقبال والتوجيه السياحي، إضافة إلى دور الضيافة التي ما فتئت تتزايد بشكل مستمر، لاسيما في مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير، ويعود هذا التطور لتغير لاستفادة الوكالات السياحية من إعادة جدولة الديون المستحقة والمتراكمة منذ سنوات، إضافة لتغير شروط إنشاء وكالات السياحة والأسفار حسب المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2017 والذي يؤكد على بلوغ سن ال21 سنة على الأقل، مع إثبات كفاءة مهنية لها علاقة بالنشاط السياحي، عبر شهادة ليسانس في السياحة مسلمة من مؤسسات التعليم العالي، مع أقدمية سنة واحدة في مجال السياحة، وإما شهادة تقني سامي في السياحة أو الفندقة مع أقدمية سنة واحدة في ميدان السياحة[17].إلا أن الملاحظ أن التطور في عدد الوكالات السياحية لا يتماشى مع التطور في التدفقات السياحية البشرية، سواء بالنسبة لتعداد السياح الوافدين أو السياح المحليين، فمعظم الوكالات أصبحت تؤدي دورا عكسيا فبدل أن تستقطب السياح الأجانب و تغريهم بجمال بلادنا و غناها بالمواقع الطبيعية و السياحية الخلابة و تنوع مناخها و تضاريسها، تجتهد أكثر في تصدير السياح الجزائريين إلى الخارج فلا نكاد نرى على وجهات العرض سوى عروض السفر و الرحلات إلى وجهات مختلفة بالعالم، أو رحلات الحج والعمرة. هي بهذا الشكل تخدم السياحة الأجنبية على حساب السياحة الداخلية، باستثناء الديوان الوطني الجزائري للسياحة الذي يروّج طوال السّنة لمختلف الوجهات الداخلية بالشرق و الغرب و الوسط و الجنوب الجزائري لفائدة السياح المحليين والأجانب. ويرى العديد من أصحاب الوكالات، أن واقع قطاع السياحة يحتاج إلى إعادة نظر خاصة في ثقافة المواطنين

ISSN 2676-1513

بشكل عام سواء كانوا مسؤولين عليهم تقديم كل التسهيلات في منح التأشيرة للأجانب، وإجتهاد أصحاب الفنادق والمركبات السياحية والمنتجعات وغيرهم في إغراء السياح بالعروض والأسعار التنافسية لكن إلى يومنا هذا يعزف الأجانب وحتى السياح المحليين عن الوجهة الجزائرية لغلاء أسعار خدمات الإقامة والنقل خاصة عبر الخطوط الجوية الجزائرية هذا إلى جانب فشل مواسم الاصطياف بسبب الفوضى التي تعم الشواطىء بسبب سوء استغلال الخواص لها و التلوث البيئي وقلة المرافق العمومية وغياب الثقافة السياحية[18]

06.تطور مؤسسات الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2018:

تعد الصناعة التقليدية جزءا هاما من تراثنا الشعبي والثقافي وهمزة وصل حضارية تخلق التوازن بين الريف والمدينة من خلال مساهمتها في الاستثمار السياحي الذي يعد أحد أهم القطاعات التي تعول عليها الجزائر لتنمية صادراتها غير النفطية، واختراق الأسواق العالمية من جهة أخرى، فكل سائح ينفق معدل ما بين 80 إلى 120يورو اقتناء منتوج تذكاري من الصناعة التقليدية، وهذا يعني أن تطوير السياحة في الجزائر مرتبط بتطوير الصناعة التقليدية، والجدول التالي يظهر تطور مؤسسات الصناعة التقليدية.

الجدول رقم 14: تطور مؤسسات الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة من (2008-2014)

النشاط / السنة	الصناعة التقليدية والصناعة الفنية		الوظائف المستحدثة		الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج		الوظائف المستحدثة		الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات		الوظائف المستحدثة		إجمالي النشاط	إجمالي الوظائف
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
2008	3070	21	9194	28	2999	21	7804	24	8412	58	15719	48	14481	32717
2009	3633	21	13449	30	4728	25	11854	26	10514	56	19977	44	18875	45280
2010	4333	21	16054	32	5471	26	13701	27	11018	53	20943	41	20822	50698
***2011**	9141	28	34031	41	7804	24	19543	23	15719	48	29566	36	32717	83440
2013	19884	39	73571	54	6868	13	17170	12	24888	48	47287	34	51640	138028
****2014**	32871	50	121622	66	71336	11	17840	09	25667	36	48767	25	65674	188229

المصدر: *النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم للسنوات المذكورة، **إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الارتفاع المتزايد لعدد أنشطة الصناعة التقليدية خلال الفترة (2008-2011)، ويمكن إرجاع النمو المستمر في النشاط الحرفي إلى عدة أسباب: كالإعفاء من الجباية الضريبية، شرط التزام صاحب المؤسسة بالمساهمة في تدريب اليد العاملة، والدعم المالي الذي يتلقاه صاحب النشاط من الدولة ن طريق الصندوق الوطني لترقية النشاط الحرفي، مما نتج عنه ارتفاع في عدد الوظائف وفرص العمل بمعدلات متزايدة في جميع هذه السنوات، حيث ارتفعت من 32717 فرصة عمل سنة 2008

ISSN 2676-1513

إلى 83440فرصة عمل سنة 2011، ليصل سنة 2011 إلى 400ألف حرفي، ويعود هذا النمو إلى قرار الحكومة في منح 60% مما يسمى "محال رئيس الجمهورية للحرفيين" وهي محال تجارية بنتها الحكومة في 1541بلدية بمعدل 100 محل لكل بلدية لتطوير هذه الصناعات [19]، واستمر هذا النمو سنة 2013،حيث حقق منتوجا خاما بـ180مليار دج من خلال 51640 نشاط بـ 138028 فرصة عمل،ما مجموعه 572 ألف منصب شغل أي ما يعادل 5 بالمائة من التشغيل الوطني إضافة إلى 450 ألف منصب في قطاع السياحة أي ما يمثل إجمالا 10%، فيما استفاد 478 مشروع من الدعم ضمن الصندوق الوطني لدعم النشاطات التقليدية الفنية[20]،ليرتفع إلى188229 فرصة عمل سنة 2014 من خلال65674 نشاط، فيما فقد بلغ مخزون هذه الصناعة حسب تصريحات الوزير مرموري 81مشروعا في نهاية 2014 حيث تم انجاز 45 مشروع منه واستلام 7 مشاريع أخرى. إضافة لتسطير عدة برامج تكوينية وتأهيلية وتحسين التنافسية والمحافظة على الأنشطة الآيلة للزوال واستغلال هياكل الدعم المنجزة ودخولها الخدمة مقدرات عددها ب44 هيكل إلى جانب إطلاق برنامج تحسين نوعية المنتجات بإدخال مفهوم المعيارية عند الحرفيين إيزو 9001 إلى جانب إدراج المرافقة التقنية ضمن مسعى ترقية المؤسسات ذات الحجم الصغير ومواصلة تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلي والذي بلغت نفقاته 04 115 238 3211 دج من الحساب المالي الخاص بالصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف والصناعة التقليدية أي ما يعادل 94%من مخصصات هذا الصندوق سنة 2015،[21]حيث أحصى القطاع 334 ألف حرفي إلى غاية شهر أوت سنة 2015، من بينهم 104542 حرفية، وبلغ عدد المناصب المستحدثة 810.000 منصب، وذلك لاعتماد القطاع على التكوين التقني في مختلف المجالات؛ حيث بلغ عدد الحرفيين المستفيدين من التكوين 27300 ألف حرفي خلال سنة 2014 والسداسي الأول لسنة 2015[22]. ليرتفع عدد المناصب المستحدثة إلى 890904 خلال السداسي الأول لسنة 2016بمساهمة في الناتج الداخلي الخام قدرت ب 240 مليار دج [23]،وفي سنة 2017 سجل القطاع 18 ألف نشاط بمختلف الأنواع تقليدي وفني، حرفي وخدماتي، منهم 346 ألف نشاط حرفي ساهموا في توفير 000 890 منصب شغل[24]، حيث يوجد أكثر من 20 ألف حرفي في شتى المهارات، إلى جانب أنه يتم التكوين في المؤسسات العقابية[25]،ونظرا للدعم الذي قدمته الدولة الجزائرية لقطاع الصناعات التقليدية، استطاع أن يحقق إنجازات، لا يستهان بها، مكنته من مضاعفة قد قدراتها التشغيلية الحالية من 306000 منصب شغل سنة 2008إلى390000منصبشغلخلالسنة 2017 ، ومن المتوقع أن تصل إلى 1546668منصب خلال 2025،وقد وصلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام الجزائري (PIB) سنة 2008 إلى 106 مليار دينار، لترتفع إلى 240 مليار دج سنة 2016، و254ملياردينارخلال 2017،ومن المتوقع أن تبلغ 538 مليار دينار سنة 2025، وتم بناء هذه التوقعات على النتائج التي حققها القطاع بعد الإصلاحات التي عرفها، والقدرات الموجودة[26].

ISSN 2676-1513

ويرى الباحثان أنه ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير قطاع مؤسسات الصناعات التقليدية خلال الفترة من 2008 إلى 2017، إلا أنها تعاني من غياب التسويق، وذلك لانعدام إستراتيجية تسويقية لمنتوجات هذا القطاع، ذلك أن الوزارة تنظم معارض وصالونات باهضة التكاليف، ناهيك عن ندرة المواد التي تجعل سلعهم غالية الثمن، فلا يبيع فيها الحرفي شيئا أمام الأسعار المنخفضة للمنتجات الأجنبية المعروضة، مما يجعلوهم مع مرور الوقت يلغون بطاقة الحرفي تفاديا للضرائب لأنهم لا يبيعون ما يكفي، كما أن غياب الأسواق الخاصة بالصناعة وضعف تشجيع الدولة، لم يمنع المرأة الجزائرية التي تهيمن على القطاع من الإنتاج وممارسة حرفتها، معتمدة على ما يسمى بالتسويق المنزلي ،وإن كانت الإحصائيات لا تعكس مساهمتها الفعلية ،حيث أن غالبيتهن لا يملكن بطاقة حرفي لاسيما نساق القرى والمناطق الريفية. كما أن حصولهم على التمويل الجزئي للتجهيزات والأدوات الصغيرة يخضع للكثير من الإجراءات الإدارية المعقدة، وهذا ما يستدعي من الدولة توعية ونشر الثقافة السياحية لتطوير هذا القطاع الهام الحيوي ودعم السياحة.

➢ المحور الثالث: مؤشرات مساهمة الاستثمار السياحي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الجزائري وآفاق تطورها خارج قطاع المحروقات من2008إلى2030

يمثل الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –وبالرغم من الإنتقادات المسجلة– قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، وسنعرض مؤشرات مساهمة هذا القطاع فيما يلي:

01. مساهمة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2008 إلى 2018:

الجدول رقم (15): النمو الفعلي لمساهمة الإستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي(PIB) خلال الفترة من 2008 إلى2017(النسبة المئوية للتغيير في فئة 2000دولار أمريكي)

النمو الفعلي السنوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساهمة الاستثمار السياحي في PIB	القيمة	0,3	0,4	0,4	0,3	0,3	0,2	0,3	0,4	0,5	0,5
	التغيير%	0,35-	20,65	6,69	32,71-	3,07-	14,07-	27,65	46,66	5,34	3,10-

المصدر: "إحصائيات أطلس بيانات العالم"، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:http://ar.knoema.com/atlas/topics ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/13، على الساعة 00:00).

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن النمو الفعلي لمساهمة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاعا طفيفا ومتذبذبا خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017، وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

ISSN 2676-1513

الشكل رقم (03): المساهمة المباشرة للإستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الفترة (2008-2028)

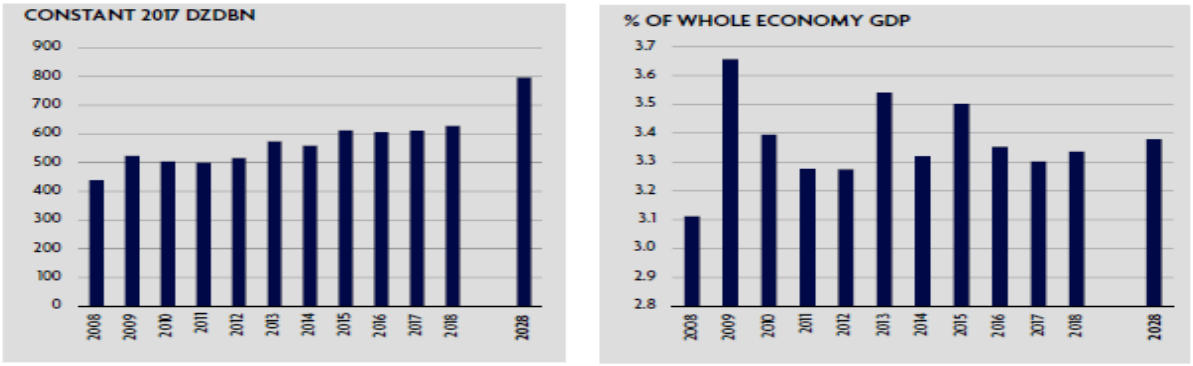

Source:"World & Tourism Economic Impact" , Report 2018, p8,available to https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/ , (date of entry 28/03/2018, 23:47m)

من خلال الشكل رقم 3 نجد أن نسبة المساهمة المباشرة، ارتفعت من 3.0 % سنة 2008 إلى 3.6%فيسنتي 2009 و2010. وعاودت الارتفاع بمعدل لكن عاودت الإنخفاض بشكل طفيف سنوات 2011 و2012 و 2013 ليصل تقريبا إلى معدل3.4% هذا التحسن في يعود إلى زيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع السياحي فمن **المسلم به في نظرية الاقتصاد أنك لاستثمار جديد يولد إنفاقا جديد في نشئ دخلا جديدا**. فنجد أن الاستثمار السياحي ارتفع من 170 مليار دج سنة 2008 إلى 200 مليار دج سنة 2009، ثم انخفض إلى 150 في سنة 2011 وهو ما يبرر الانخفاض في مساهمة الاستثمار السياحي في PIB خلال الفترة من 2011 ليعرف استقرارا متفاوت لغاية سنة 2013،حيث بلغ الاستثمار السياحي 153,3 مليار دج، ثمار تفع إلى 160 و161 مليار دج سنتي 2014 و2015، ليعود بذلك التحسن من جديد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقدر % 3.5 أيما يقارب 633.1 مليار دج سنة 2014، وحافظ على هذه النسبة في سنة2015 بـ 590,0 مليار دج. لترتفع بشكل طفيف سنة 2016 إلى3,6% بـ 599,7 مليار دج . أين كان الاستثمار السياحي يقدر بـ196,1 مليار دج. ثم لينخفض إلى 3,3% بما يقارب 610,04 مليار دج سنة 2017 رغم زيادة الإستثمار السياحي بـ 202,5 مليار دج. ويعكس ذلك النشاطات الاقتصادية الناتجة عن الصناعة السياحية مثل حركية الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من الخدمات الداعمة للتوافد السياحي.ومن المتوقع أن تنمو مساهمة الاستثمار السياحي فيPIBإلى 2,9% سنة 2018، وتنخفض بـ 3,4% بما يقارب 796,0مليار دج سنة خلال الفترة بين (2018-2028)، في مقابل نمو الاستثمار السياحي بـ 4,3%، أي بـ286 مليار دجوفق تقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر[27].

والشكل التالي يوضح ذلك:

ISSN 2676-1513

الشكل رقم (04): تطور الإستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2008-2028)

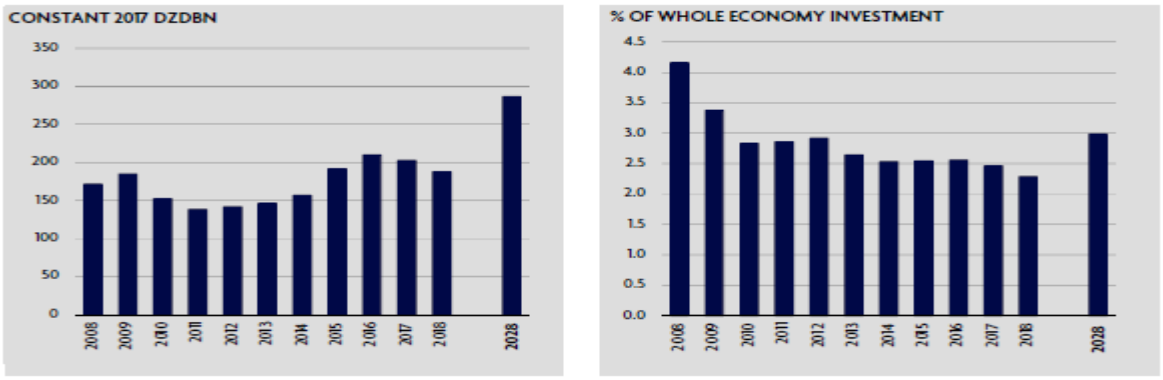

Source:"World & Tourism Economic Impact" , Report 2018, p5,

بينما تعكس المساهمة الإجمالية للاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الإنفاق "الداخلي" على السفر والسياحة (إجمالي الإنفاق ضمن نطاق معين الإنفاق من قبل الحكومة على خدمات السفر والسياحة المرتبطة مباشرة بالزوار، مثل الثقافة (مثل المتاحف) أو الترفيهية (مثل الحدائق الوطنية).وتشمل المساهمة الناتج المحلي الإجمالي والوظائف التي يدعمها في:

- الإنفاق الاستثماري في مجال السياحة والسفر – وهو جانبها ممن الأنشطة الحالية والمستقبلية يشمل النشاط الاستثماري مثل شراء طائرات جديدة وبناء فنادق جديدة؛
- الإنفاق الحكومي الجماعي الذي يساعد في أنشطة السياحة والسفر بعدة طرق مختلفة؛
- المشتريات المحلية للسلع والخدمات من القطاعات التي تتعامل مباشرة مع السياح – بما في ذلك، على سبيل المثال، شراء الأغذية وخدمات تنظيف الفنادق، خدمات الوقود وتقديم الطعام من شركات الطيران، وخدمات تكنولوجيا المعلومات من وكلاء السفر.

وقد عرفت المساهمة الكلية للاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي استقرارا من حين لأخر مع وجود ارتفاع طفيف خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 1,222مليار دج سنة 2014 بنسبة 6,7% لينخفض بشكل طفيف سنة 2015 بنسبة 6,6% بما يقارب 1,098 مليار دج، ليرتفع سنة 2016 بـ 7,4%بـ1,230.7مليار دج، ليعود وينخفض سنة 2017 إلى 6,8% بما يقارب 1262,4دج،ومن المتوقع أن تنمو هذه النسبة وفق تقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفرإلى1,1% سنة 2018، و2,8% خلال الفترة (2018-2028) بـ16784 مليار دج غير أنهذه المساهمة تبقى بعيدة كل البعد عن المتوسط العالمي لمساهمة السياحة والسفر في (PIB) البالغ 10%، وتبقى غير مقنعة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة والمؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

ISSN 2676-1513

الشكل رقم (05): المساهمة الكلية للإستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الفترة (2008-2028)

Source:"World & Tourism Economic Impact" , Report 2018, p1, p8,IBID

ويرى الباحثين أنه وبالرغم من وجود تغيرات إيجابية ناجمة عن بعض لجهود المبذولة، إلا أن النتائج المحققة تعكس مدى محدودية مساهمة القطاع السياحي في (PIB)، ومرد ذلك يعود إلى كون الدولة الجزائرية لم تُثمّن قطاع السياحة ولم تعره أهمية كبيرة ضمن استراتيجياتها التنموية لاعتمادها على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، الذي لم ينل حظه من الرعاية والدعم حتى في سنوات البحبوحة المالية التي حققت فيها الدولة إيرادات معتبرة من صادرات المحروقات. وهذا ما رجح أن تكون النتائج المحققة ضعيفة لقلة المشاريع والاستثمار في السياحة من جهة، وعدم وجود إستراتيجية ورؤية واضحة لاستغلال المقومات السياحية من جهة أخرى.

02.مساهمة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التدفقات السياحية (2008-2017)

- **السياح الوافدين إلى الجزائر (2008-2017)**

الجدول رقم (16): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة من 2008 إلى 2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*
عدد السياح الوافدين (ألف سائح)	1172000	1912000	2070000	2395000	2634000	2733000	2301000	1710000	2039000	1900000
%التغيير	1,66	7,90	8,26	15,70	9,98	3,76	15,81-	25,68-	19,24	26

من إعداد الباحثين اعتمادًا على المصادر التالية: "إحصائيات أطلس بيانات العالم"،مرجع سابق

*محمديوة، " 170 ألف سائح زاروا الجنوب 2017"، جريدة المساء، 2017/12/26، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

ISSN 2676-1513

http://www.djazairess.com/elmassa/144871، (تاريخ الإطلاع: 2018/03/31، 4:30).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تزايد في عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة (2008 – 2017) لكن يجب التنويه إلى أن هذه الأرقام غير دقيقة لأن الشخص الذي يقوم بالعديد من الرحلات لدولة خلال فترة محددة يحتسب كل مرة كوافد جديد).

سنة 2008: نجد أن عدد الوافدين 1172000 ألف سائح بمعدل 1,66%، وهي نسبة منخفضة تعود إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد وسبب ذلك إلى خطاب رئيس الحكومة السابق" أحمد أويحي" بالتلفزيون الجزائري سنة 2008 وتفضله على سكان الجنوب بمادة "الياغورت" وهو ما تسبب في حرق مقرات إدارية رسمية بمدينة (جانت) الواقعة أقصى الجنوب الشرقي وبرزت إثر ذلك حركة أبناء جنوب الصحراء التي رفعت السلاح في وجه قوات الأمن والجيش الجزائري في السنوات الأخيرة[28]. مما أثر بدوره على استقطاب السياح من الخارج. ووضع الجزائر ضمن القائمة الحمراء في وزارات الخارجية لعدة دول أجنبية – والتي تدعي أنها دول صديقة- يضعون لوائح وينصحون رعاياهم بعدم التوجه للجزائر ويصورون لهم أنها بلد غير مستقر أمنيا رغم أن الواقع يؤكد أن لجزائر أكثر استقرارا من بعض الدول المجاورة في شمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط. وطبعا هناك دول سياحية وأولهم المغرب لديهم سياسة خارجية كبرى لتشويه الجزائر وإقناع بعض الدول الأجنبية بأن الجزائر بلد غير مستقر أمنيا ففي2008 مثلا قامت **قناة M6 الفرنسية** ببث وثائقي لتشويه الجزائر والسخرية من القطاع السياحي الجزائري أخرجه صحفي (فرنسي مغربي الجنسية) وفي هذا الوثائقي قاموا بإعطاء صورة أن الجزائر لا تمتلك فنادق وليس له أي تأطير لاستقبال السواح الأجانب، وفي نفس الشهر قام ببث وثائقي يصور فيه المغرب هي جنة الأرض. والملاحظ أن زعيم الإستعمار الفرنسي" شارل ديغول" رغم أنه لم يوفق في تجزئة الجزائر كما كان يحلم، إلا أنه في المقابل نجح في خلق عداوة مستمرة بين الجزائر والمغرب وفصلهما بمعبر حدودي يسمى **"زوج بغال"** وفصل بقية الشعوب المغاربية حدوديا[29]، وكذا الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت ممثلية الأمم المتحدة في الجزائر في 11ديسمبر2007، منع إثرها الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة **"فرانسيسكو فرانجيالي"** للدخول للجزائر، ورغم الصعوبات للحصول على الرخصة أصر على الدخول تضامنا مع الجزائر.

سنة 2009 ارتفع عدد السياح الوافدين إلى 1912000ـألف سائح بمعدل7,90%، والملاحظ نسب نمو السياح الوافدين خلال سنتي 2008 و2009 منخفضة لأن الجزائر لم تستفد من فرص أداء السياحة على المستوى العالمي حيث أنه خلال سنوات الأزمة المالية حين ارتفع نصيب القارة الإفريقية من السياحة نظرا لتحول السياح نحو الوجهات السياحية المنخفضة التكاليف والأسعار. ولو أن الجزائر استغلت ارتفاع الطلب العالمي على السياحة في المنطقة مقارنة بالمغرب خلال الربيع العربي خاصة دول المنطقة (تونس، مصر)، وقدمت عروضا متكاملة وكثفت حملاتها الترويجية في الدول والأسواق المستهدفة

ISSN 2676-1513

حسب الإستراتيجية التسويقية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 وعرفت بالوجهة الجزائرية أكثر لاستفادت أكثر من نمو السياحة العالمية.

وفي سنة 2010:ارتفع معدل السياح الوافدين بشكل طفيف 8,26 % بـ2070000سائح. ويعود ذلك الاعتداء المسلح في نهاية يونيو 2010بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حراس الحدود الجزائري، والتي تضاف إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006 بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب [30].ليرتفع بـ2070000سائح **سنة 2011** بمعدل 15,70%.

سنة 2013: شهدت حركة السياح عبر الحدود بالنسبة للأجانب والجزائريين المقيمن في الخارج الذروة بـ2733000 ألف سائح،، أين تم إحصاء 3,5 مليون جزائري و 1,1 مليون أجنبي من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، مشيرة إلى أن 800 ألف جزائري دخل إلى أرض الوطن من السداسي الأول 2013 و530 ألف أجنبي، أي أزيد من 1,3 مليون شخص دخل عبر الحدود إلى الجزائر، وهذا التزايد المستمر قد فاق التوقعات بالنسبة للأهداف المسطرة للمرحلة الأولى من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالنسبة لسنتي 2012 و2013 أكثر من 2,5 مليون سائح مما كان يدعو للتفاؤل، كما تم إحصاء دخول 313747 سائح تونسي إلى الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2013، وسبب هذا الارتفاع يعود إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة التي كانت سائدة آنذاك في تونس حيث فضل معظمهم اللجوء إلى مناطق آمنة في الجزائر من أجل قضاء عطلهم الصيفية.

في سنة 2014: انخفض عدد الوافدين إلى الجزائر بنسبة 15,78%، حيث عانى القطاع في هذه الفترة من ركود حيث تزامن موسم الاصطياف مع الشهر الفضيل، إذ أن أكثر من 60% من المجموع هم من الجزائريين المقيمين بالخارج والذين يقيمون عند ذويهم فتقل نفقاتهم. إضافة إلى اللإستقرار الأمني والسياسي في البلاد. بعد خطف المواطن الفرنسي (**ألفرنس هيرفي غوردال**) وقتله في تيزي وزو حيث لا تزال فرنسا تصنف الجزائر ضمن الخانة الحمراء وهو ما أثر على صورتها وسط دول الاتحاد الأوروبي، وكذا تدهور الأوضاع في الجنوب الجزائري نتيجة اللاأمن في منطقة الساحل والانفلات الأمني في ليبيا والذين أثروا على السياحة الصحراوية. فالجزائر تمثل منطقة القلب في منطقة المغرب العربي ولها حدود مع ليبيا تبلغ 982 كلم ونظرا لطول هذه الحدود فإن ذلك يجعل من الحدود الجزائرية مع ليبيا تواجه الكثير من المخاطر. كما أن احد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل القذافي خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي وتحريض الطوارق على التمرد والفوضى في عدة دول في المنطقة، هذا الموروث الاستعماري الملغم والذي يعود تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 والنيجر 1960 ومالي 1960 وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، ورغم أنهم لم يسعوا في

ISSN 2676-1513

السابق إلى بناء دولتهم المستقلة منذ أن تم الاتفاق على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963[31]، وما يزيد الأمر سوءا أن الجزائر تجد نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها وبخوض قواتها المسلحة معارك على عدة جبهات لأن الدول المجاورة لا تمتلك قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. فعلى سبيل المثال ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، ومالي تمتلك جيشا لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية المؤسسات الرسمية ضد هجمات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. فقد أفاد تقرير صادر حديث عن معهد واشنطن للشرق الأدنى بأن الحرب في ليبيا وما أفرزه من سيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود الشرقية والجنوبية والأرقام مرشحة للزيادة وهو ما أثر سلبا على ميزانية الدولة المالية في الوقت الذي تريد الجزائر فيه تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية[32].

وفي سنة 2015: انخفض عدد الوافدين إلى الجزائر بـ-25,68%، بما يقابل 1710000. ألف سائح وهو ما لا يتوافق مع الأهداف المادية لمخطط التهيئة السياحية للفترة (2008-2015) والتي كان من المتوقع أن تصل عدد السياح فيها إلى 2,5 مليون سائح، وذلك جراء توترات واحتجاجات شعبية بولايات الجنوب الجزائري بسبب تردي الوضع الاقتصادي والسياسي، وتزايد السخط الشعبي على السياسات الحكومية، فالسلطة من جهتها ترسم صورة سوداء ومثالا قبيح عن دول الربيع العربي خاصة في فترة الانتخابات الرئاسية في الربع الأول من 2015، أما أحزاب المعارضة فتجندت في مسيرة وطنية تضامنا مع سكان عين صالح حول استخراج الغاز الصخري وبمختلف الولايات بمناسبة اليوم الوطني لتأميم المحروقات 24أفريل 2015تحمل فيه السلطة ما آلت إليه الأوضاع وفشلها في التنمية وفساد مؤسساتها والقائمين عليه في ملفات سوناطراك وبنك الخليفة والطريق السيار شرق غرب. وكذا أحداث غرداية أيام شهر رمضان 2015 راح ضحيتها 20 شابا من الطائفيين (المالكية) و(الإباضية) و700 فرد بينهم عشرات من قوات الدرك والشرطة، بالإضافة لتخريب وحرق عشرات البيوت والمحلات التجارية، مما انعكس على درجة إقبال السياح الأجانب[33].

في سنة 2016: بدأت السياحة تتعافى حيث سجلت نسبة نمو تقدر ب 19,26% مقارنة بسنة 2015 أي دخول ما يقارب 2039444 ألف سائح وانتقل رقم أعمال شركة الخطوط الجوية الجزائرية من 10,8 مليار دج في 2015 لـ 13,6 مليار دج سنة 2016. نتيجة الإستراتيجية السياحية المتبعة في الجزائر خاصة بعد انهيار أسعار النفط في السوق العالمية وتأثرها بهذه الأزمة وتوجهها نحو القطاع السياحي كبديل للمحروقات والنهوض به وتطويره وجعل الجزائر قطبا سياحيا مهما في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

ISSN 2676-1513

وفي سنة 2017 سجلت الجزائر انخفاضا في عدد الوافدين بنسبة 26% في الثلاثي الأول لسنة 2017، حيث استقبلت 1900000 سائح أجنبي، ويعود ذلك لفرض الدولة لرسوم على دخول وخروج الأجانب ضمن قانون المالية لسنة 2017، ويشكل هذا الإجراء أداة تستعملها الدولة للمعاملة بالمثل في حال خضوع الجزائريين لمثل هذا الرسم من طرف دولة أخرى في إشارة إلى تونس التي فرضت مؤخرا أتاوة دخول للتراب التونسي، إضافة إلى ضعف إمدادات النقل الجوي على وجه الخصوص والذيورغم الترسانة البشرية به تعمه حالة" الإهمال والفوضى" في طريقة التسيير، فالجوية الجزائرية تعاني من زيادة في عدد الموظفين تقدر بـ 3 آلاف عامل، و بحلول سنة 2021 ستنهي الجوية الجزائرية دفع 12 مليار دينار كديون مستحقة لدى مجمع من البنوك الوطنية والصندوق الوطني للاستثمار، وتتعلق باقتناء الأسطول الجديد للشركة (16) طائرة جديدة.[34]فقد سجلت الخطوط الجوية الجزائرية انخفاضا في رقم أعمالها وعدد المسافرين خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2017 في سياق وصول حوالي 20 شركة جوية منافسة تنشط ضمن رحلات إلى الجزائر والتي أخذت حصصا في السوق الجزائرية[35]. حيث كشف موقع "فلايت رايت"، المتخصص بحقوق الركاب، أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي الوحيدة التي سيرت 3000 رحلة من المطارات الفرنسية، بدقة تامة، بين جانفي 2017 و2018.إلا أنها سجلت ثالث أسوأ المعدلات لجهة إلغاء الرحلات بـ1.18%، لتحل في المركز الثالث بعد الخطوط الجوية البريطانية 1.94%، والطيران الفرنسية الإقليمية بـ 3.35%. وفيما يتعلق بعدم دفع التعويضات للمسافرين بشكل ودي، فجاء تصنيفها في موقع متأخر جدًا وتم وصفه بـ"غير كاف أبدا"، مرجعة بذلك إلى الظروف التي كانت تعيشها شركة الخطوط الجوية الجزائرية في الآونة بسبب الإضرابات التي شنها موظفو الشركة[36]. ما يبرر غياب الجوية الجزائرية عن قائمة أفضل 100 شركة نقل جوي في العالم لسنة 2017التي تعدها الشركة المتخصصة بتصنيف وتقييم خطوط الطيران في العالم "سكاي تراكس"،[37]كم أن الزيادات المحسوسة للوقود ما بين ما بين 1و3 دج والبنزين الممتاز بـ34.42دج،انتقال لتر البنزين دون رصاص من 31.02دجإلى 34.02دج، ارتفاع لتر المازوت إلى 19.76دج، هذه الزيادة شكلت أعباءً جانبية للعديد من القطاعات، سواء النقل للمسافرين أو السلع والبضائع وغيرها[38].

وفي سنة 2018 من المرجح أن تنخفض نسب السياح الوافدين إلى الجزائر، خاصة مع التصريحات التي أدلى بها السفير الفرنسي **"غزافيي دريانكور** "يوم الأحد 8 أفريل 2018 لدى افتتاح مركز جديد لإيداع طلبات التأشيرات، والتي انتقد فيها ما اعتبره تشدد الجزائر في منح تأشيرات المرور للرعايا الفرنسيين الراغبين في زيارة الجزائر، وذكر أن فرنسا قد تتوجه إلى المعاملة بالمثل، وتقليص فترة تأشيرات المرور[39].وصرح أن أزيد من 10 آلاف جزائري، تحصلوا على "الفيزا" بطريقة قانونية، لكن تم ترحيلهم ورفض دخولهم إلى فرنسا[40]،كما ألغيت تأشيراتهم وعدد من أفراد عائلاتهم بسبب جملة من التجاوزات، من بينها علاجهم في المستشفيات الفرنسية بدون تسديد الفواتير، التي تتراوح بين 5000إلى

ISSN 2676-1513

10000أورو، وأغلبهم مسؤولين جزائريين رفيعين تم استدعائهم بالقنصلية لإلغاء تأشيرات تنقل من نوع (سي) كونهم توجهوا لفرنسا بتأشيرة وفق ملف ما كالسياحة مثلا بينما توجهوا للتداوي[41].**إضافة** لأحداث تحطم الطائرة العسكرية ببوفاريك العسكري في البليدة، التي تعد رابع أثقل حصيلة في حوادث الملاحة الجوية منذ 20 سنة، والتي كانت متوجهة من بوفاريك- تندوف – بشار، صبيحة يوم الأربعاء 11 أفريل 2018 على الساعة 7:50د، قتل فيها 257 شخصا(247 مسافرا و10 أفراد من الطاقم)،من بينهم 26 من البوليساريو و30من المرضى الصحراويين ومرافقيهم، من رجال ونساء وأطفال، العائدين من فترة علاج في المستشفيات الجزائرية[42]. وبحسب تصريح المحلل العسكري **"سليم حمادي"** في اتصال للعربية أن الطقس غير المستقر والرياح والأمطار القوية ساهمت في سقوط الطائرة[43]. التي اشتعلت على علو 300م قبل سقوطها داخل حقل زراعي خالي من السكان، الطائرة من نوع "أليوشين"إي –أل 76 روسية الصنع و هي ذات أغراض متعددة الصنع حيث تستخدم كطائرة نقل ركاب أو بضائع عسكرية ومعدات أيضا، تصميمها من الداخل قابل للتغيير وفقا لطبيعة الرحلة، وبشكل يجعلها قادرة على ملائمة الظروف الجوية الصعبة، ولهذا يرى الباحثين أن سقوط الطائرة يمكن أن يكون بسبب خطأ بشري أو فني لكنه لا يمكن لأن يكون الطقس سببا في سقوطها. ورغم ذلك فمن الصعب التكهن بأسباب تحطمها إلا بعد إنتهاء التحقيقات بعد تجميع واف وكاف لحطام لطائرة وفحصه وتحليله وجمع ل الوثائق والبيانات المعتمدة من الشركة المصنعة لمعرفة كل ما يتعلق بالطائرة، ثم الصندوق الأسود[44].وتعيد هذه الحادثة للأذهان تاريخ كوارث سقوط الطائرات في الجزائر، حيث أنه:

في سنة 2003 تحطمت طائرة من نوع " بوينغ" بضع دقائق من إقلاعها من تمنراست والتي أدت إلى مقتل 102 شخصا[45]، ثم شهدت نفس السنة تحطم طائرة عسكرية من نوع " هركيل 10" إثر سقوطها على حي سكني بمدينة بوفاريك وخلف الحادث وفاة 20 شخصا من المدنين و4 من طاقم الطائرة، وحادث تحطم طائرة من نوع" لوكهيد 100 هيركول".

وفي 13أوت 2006 بالقرب من بياتشنزا الإيطالية، القادمة من مطار هواري بومدين والمتجهة نحو مطار فرانكفورت التي عانت من عطل في الطيار الآلي مما تسبب في فقدان السيطرة على الطائرة، وحادثة تحطم الطائرة من نوع "كازاسي 295" .

في نوفمبر 2012 التي كانت تنقل أوراق مخصصة لصك العملة في لوريز بفرنسا وقتل بها 5 عسكريين وممثل بنك الجزائر وبقيت أسباب تحطمها سرا عجزت التحقيقات عن فكه، وشهدت نفس السنة اصطدام بين طائرتين عسكريتين من نوع " ميغ" بالقرب من ولاية تلمسان راح ضحيتها 4 طيارين من الجيش الجزائري[46].

ISSN 2676-1513

وشهدت **سنة 2014** عاما غير عادي للملاحة الجوية الجزائرية، بأكبر عدد من الحوادث، إذ بدأت بكارثة تحطم الطائرة" هيركولس سي 130" في 11 فيفري 2014 والتي كانت تقوم برحلة بين تمنراست وقسنطينة قبل سقوطها في أم البواقي، قتل 77 شخصا من راكبيها ولم تظهر نتائج التحقيقات أسباب سقوطها، ثم تحطم طائرة "ماكدوغلاس أم دي 83" في 24 جويلية 2014حيث فقدت الطائرة الاتصال بمركز القيادة بعد إقلاعها ب 50 دقيقة من مطار واغادغو شمال مالي قتل فيها 116 شخصا من جنسيات مختلفة منهم 6 جزائريين[47]. وفي13 أكتوبر 2014 سقطت مقاتلة تابعة للجيش الشعبي الجزائري من نوع "سوخوي" على القاعدة العسكرية بحاسي بحبح جنوب الجزائر، قتل على إثرها ربان الطائرة. تلاه بعد شهر تحطم طائرة عسكرية من نوع " ميغ 25" خلال تمرين تدريبي بالقرب من نفس مكان تحطم الطائرة السابقة نجا قائدها بعد تمكنه من القفز والهبوط سالما، تلتها حادثة حجز طائرة للخطوط الجوية الجزائرية بمطار بروكسل على خلفية خلاف بين الشركة الجزائرية والهولندية بسبب إلغاء صفقة بينهما سنة 2008، لتستفيد الشركة الهولندية من حكم لصالحها بعد احتكامها للمحكمة الدولية قبل تدخل السلطة الجزائرية التي استطاعت استرجاعها[48].

وسنة **2016**وقع حادث تحطم مروحية عسكرية بمنطقة رقان بالصحراء الجزائرية في27مارس قتل فيها 12 عسكريا وجرح اثنين. في**10أوت2017** سقطت طائرة عمودية تابعة لطيران الطاسيلي التابعة لشركة سوناطراك ببلدية الدويرة، تسببت بقتل4 أشخاص[49].

ويرى الباحثين أن السياحة صناعة حساسة للأزمات الدولية والإقليمية من حروب وأعمال عنف وإرهاب، مثلما هي حساسة بالجريمة والفساد والأمراض الفتاكة وغيرها من عناصر الأمن الوطني والسياحي، فعدم الاستقرار السياسي والإرهاب والجرائم الجنائية والمعاملة السيئة للسائح ونقص الرقابة الأمنية والكوارث الجوية التي مرت بها الجزائر سلطت الإنتباه بشكل ملفت ومثير للرعب في النفوس على المجال الجوي بنوعيه المدني والعسكري، الذي تحول إلىّ مثلث بارمودا جديد"، حيث شهدت شركة الخطوط الجوية الجزائرية سقوطا متكررا لطائراتها وتعرضها لأعطاب تقنية أدت إلى تأجيل رحلات وإلغاء أخرى، وسط تذمر كبير لدى المسافرين من جهة والمختصين من جهة ثانية، وعلامات استفهام لازلت عالقة عن أسباب هذه الحوادث. والإجراءات والتدابير التقشفية الضاغطة على القطاع السياحي بهدف توفير موارد مالية إضافية لميزانية الدولة، كلها عوامل عرضت الجزائر لحملة من التشويه والضغط. وجعلت السائح يلغي فكرة التوجه لهذا المكان الذي تحدث فيه الإختلالات الأمنية. وفتحت المجال لخوصصة القطاعات الداعمة للقطاع السياحي.

- **الوافدين من السياح بغرض الترفية والتسلية (2010-2016)**

الجدول رقم (17): تطور عدد السياح الوافدين بغرض السياحة والترفيه إلى الجزائر خلا الفترة من 2010 إلى 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016

ISSN 2676-1513

السياح الأجانب الوافدين بغرض التسلية والترفيه	376797	629912	702226	672353	611598	723098	942281
معدل التغير	-	40,18	11,48	-4,25	-9,04	18,24	30,31
الوافدين لأغراض أخرى	278190	271730	279729	291800	328527	360023	380431
إجمالي السياح الأجانب	654987	901642	981955	964153	940125	1083121	1322712
نسبة الوافدين بغرض التسلية من إجمالي الوافدين	57,52	69,86	71,51	69,73	65,05	66,76	71,23

المصدر: مفيدة نادي، مرجع سبق ذكره

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد السائحين الوافدين بغرض التسلية والترفيه تزايدت من 40,18% سنة 2011 إلى 11,48%**سنة 2012**، وانخفضت **سنة 2013** بنسبة -4,25%، بسبب ضعف إمدادا النقل الجوي البري والبحري، لا حيث يجبر السياح الأجانب (الأمريكيون والأوروبيون والآسيويون ..) الراغبون في السفر إلى الجزائر لأسباب سياحية على التوقف عدة مرات. عمليا، تهبط الخطوط الجوية الجزائرية 45 مدينة من 30 دولة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والمغرب العربي وكندا والصين. بالإضافة إلى ذلك، لا تستوفي المطارات (بما في ذلك 13 مطارًا دوليًا) معايير الطيران المدني الدولي، باستثناء مطار الجزائر. أضف إلى هذا التعطل المتكرر والدائم لأوقات الوصول والمغادرة. كما لا تملك الشركة الجوية الجزائرية إستراتيجية تسعير تسمح لها بزيادة حصتها في السوق ولإفادة البلد من موارد النقد الأجنبي. ناهيك عنشبكةالسككالحديديةالقديمةب200 محطة قديمة لا تخضع للمعايير الدولية، بوصلات للسكك الحديدية غير مصممة لأسباب سياحية. والجنوب الذي هومستقبل السياحة في الجزائر، مرتبط بخطين فقط، بما في ذلك بشار في غرب البلاد وتقرت في شرق البلاد. وحتى المترو يخدم مدينة الجزائر (20كم).إضافة للهجوم الذي شنه مسلحون ينتمون لمجموعة تتبع التنظيم القاعدة على وحدة إنتاج الغاز في عين أميناس (تيقنتورين) جنوب الجزائر، كأبرز حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 132عاملا جنبيا من العاملين في حقول "عين أميناس" كرهائن من عدة جنسيات أجنبية مع احتجاز حوالي 600جزائري مع تعقد الأوضاع تخوف السياح من التوجه للصحراء الجزائرية أو حتى الحدود الشرقية تخوفا من الاختطاف أو الاستهداف. كما أن الوضع الأمني الغير المستقر في الساحل الإفريقي وليبيا والتخوف من انتقال الفكر الجهادي إلى الجزائر من ليبيا عبر بعض الجماعات والأفراد المتشددة. ساهم في تدهور القطاع السياحي، باعتبار أن أساس سياحة الأجانب في الجزائر هي السياحة الصحراوية إذ تعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية للأجانب نظرا للخبايا الموجودة في الهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية الخلابة، ما يشكل دخلا للاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة[50].وقد استمر بالإنخفاض في **سنة 2014** بنسبة-9,04% بسبب التوترات والاحتجاجات في المناطق الجنوبية. وفتح فرنسا ملف " تقنتورين" مجددا، حيث استعرضت وسائل إعلام بعد عام من الحادثة شهادات جديدة **لـ" مريال رافي"**، الممرضة المسؤولة عن الحالات الطائرة في الموقع صاحبة كتاب (عين

ISSN 2676-1513

أميناس...حكاية فخ)، والتي تمكنت من الفرار مع مجموعة في اليوم الثاني من الهجوم، والتي أثارت عدة تساؤلات أهمها: "كيف أمكن لمجموعة شديدة التسلح الوصول إلى الموقع دون أي مشكلة؟"، مشيرة إلى أنه كان هناك إضراب طويل للموظفين المحليين، حيث قالت"كان هناك تراخ في مستوى الأمن"، وهو ما أكدته "لوكالة فرانس برس ماري كلود دوجو"، شقيقة "يان دوجو" مسؤول الأمن واللوجيستية الذي قتل أثناء الهجوم، وتضيف:"... قبل أيام من الهجوم قدم لتوديعي بول مورغان رئيس أحد أقسام الأمن واللوجيستية....وقال لي لن أعود أبدا إلى هنا، الأمن أفلت من أيدينا تماما أنا لم أعد أسيطر على شيء"، في إشارة واضحة إلى تجاذب حصل بين مسؤولي الشركات النفطية والسلطات الجزائرية حول الصلاحيات الأمنية في الموقع، وهو ما اتخذته تلك الدوائر فرضية لترجيح حجة التواطؤ الداخلي، مما دفع نيابة باريس لفتح تحقيق قضائي من أجل توريط الجزائر في مأزق ظاهره أمن المواقع النفطية وباطنه رفع سيادته عن الموقع لصالح الشركات المتعددة الجنسيات. مما ساهم في تشويه صورة الجزائر وانعكس سلبا على قيمة التدفقات السياحية. إلا أنها تعافت في السنوات **2015 و2016** من 18,24% إلى 30,31% ويعود هذا التحسن الملحوظ إلى وضع الحكومة الجزائرية خطة انتشار جديدة لقواتها العسكرية، بحيث جندت عشرات الآلاف من الجنود على طول الحدود البرية المقدرة بحوالي 1600 كلم، بالإضافة إلى الاستعانة بالقوات الجوية لرصد تحركات محتملة على الأرض، وإنشاء مهبط للطائرات قرب موقع تقنتورين[51]. وتكثيف الحراسة الأمنية على السياح الأجانب في الصحراء الجزائرية وذلك بتوفير الدولة لفرقة من الدرك الوطني تتنقل مع السائح الأجنبي أينما ذهب كاحتياط أمني، وهو الأمر المنفر الذي يجعله لا يعود مرة أخرى لأنه يعتبر أنه مراقب ويظن أنه في دولة ستاليتية تخشى السائح الأجنبي وتخترق مجال خصوصيته. كما أن سياسات الدولة للنهوض بالقطاع السياحي عبر الحملات الإعلانية والمشاركة في الصالونات الدولية والتعريف بالمنتج لسياحي الجزائري في الخارج أدى إلى إنعاش السياحة الصحراوية من جديد. حيث ذكرت و وزارة السياحة الجزائرية أن 15 ألف سائح أجنبي زارو الصحراء الجزائرية في الفترة بين نوفمبر 2014 ومارس 2015 ، وقالت أن العدد لا يرضي الطموحات، ويعود ذلك للميزة التنافسية في العملة الرخيصة حيث يعتبر الدينار الجزائري عاشر أرخص عملة لسنة 2015. ما جعل الكلفة الخاصة بالمعيشة هي الميزة التنافسية الوحيدة للسائح الأجنبي عند زيارته للجزائر. وجعلها تتبوأ المرتبة الثانية بين دول شمال افريقا والرابعة عالميا وفقا مؤشر الأسعار التنافسية[52]. في حين أن السياح الوافدين لأغراض أخرى كالمهمات والأعمال لم تؤثر فيهم الأحداث الأمنية في الجنوب الجزائري حيث ارتفعت من 278190 سنة 2010 إلى380431 سنة 2016، إلا أن أغلبهم من دول الجوار فوفقا لمؤشر متطلبات الحصول على التأشيرة تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر صعوبة في الحصول على التأشيرة لدخولها نتيجة القيود التي تفرضها مما يؤثر بالسلب على السياحة في الجزائر حيث يستطيع مواطني سبع دول فقط وأغلبهم دول الجوار من الدخول إلى الجزائر بدون تأشيرة، حيث احتلت الجزائر في المؤشر الخاص بقوة جوازات السفر العالمية الذي نشره الموقع التابع لمؤسسة " أرتون كبيتال" المرتبة

ISSN 2676-1513

165سنة2016 لتتراجع إلى المرتبة 169سنة2017[53].وبخصوص الإجراءات والمسائل المزعجة في الحصول على التأشيرة، فقد كان هناك 5 جهات توافق على إيداع ملفات التأشيرة، وتستغرق 3 أشهر، صرح وزير السياحة بأنه تم الاتفاق مع وزارة الخارجية، بتنصيب لجنة خاصة للتأشيرات، وتستغرق 48 ساعة فقط.

والملاحظ من الجدول السابق أن نسبة السياح الوافدين بغرض التسلية والترفيه تمثل أكبر نسبة من السياح الوافدين الأجانب مقارنة بالسياح الوافدين لأغراض أخرى. حيث أن 160 ألف سائح جزائري و10آلاف سائح أجنبي زاروا الصحراء الجزائرية خلال سنة 2017.ويعود ذلك التحفيزات التي يقدمها الشركاء للقطاع في إطار المسعى الوطني لترقية السياحة، على غرار البنوك وشركة الخطوط الجوية الجزائرية التي قامت مؤخرا بتسخير طائرات كبيرة الحجم بإتجاه بعض الوجهات التي يكثر عليها الطلب مع تأكيد استعداد الجوية الجزائرية لتقديم تخفيضات شريطة توفير 50 سائح على الأقل، فضلا عن التزام وكالات السياحة والأسفار بتقديم تخفيضات تصل إلى 50% للأفواج السياحية التي يتجاوز عدد أفرادها 10 أشخاص. كما سجلت الخطوط الجوية الجزائرية دقة في المواعيد بـ 72% وتتوقع زيادة بنسبة 80% في السنتين المقبلتين، إضافة لارتفاع عدد الوكالات السياحية إلى 2016 وكالة معتمدة، أغلبها يقوم بتنظيم رحلات خارج الوطن، وهناك حوالي 200 وكالة سياحية في الجنوب، مختصة فقط باستقبال السياح الأجانب، وذلك رافد من روافد الثروة، ويحقق لنا أرقام من العملة الصعبة[54]،ذلك أن السياحة الترفيهية هي المسيطرة في السياحة الجزائرية لأن هذا النوع يمثل
أكثر من 71% من السياح الوافدين لأجانب سنة 2016.

***مساهمة الإنفاق الترفيهي والتجاري فيPIB**: حيث بلغت مساهمة الإنفاق على السفر الترفيهي (في الدخل المحلي) 78.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 (685.0 مليار دينار جزائري) ليرتفع إلى 77,6% سنة 2017 وهي نسب مرتفعة مقارنة مع 22.0% بالنسبة لنفقات سفر الأعمال (192.8 مليار دينار) 2016سنة التي ارتفعت بدورها إلى 22,4 % سنة 2017. إلا أن ذلك غير كافي لأن سياحة الأجانب في الجزائر تقتصر على السياحة الصحراوية ، في حين أن الجزائر تتمتع بمنتوجات سياحية قادرة على المنافسة العالمية. والشكل رقم (06) يمثل الإنفاق الخاص بالسياحة الترفيهية سنة 2017

الشكل (06): مساهمة الإنفاق الترفيهي والتجاري في PIB الشكل (07): مساهمة الإنفاق المحلي والأجنبي في PIB

ISSN 2676-1513

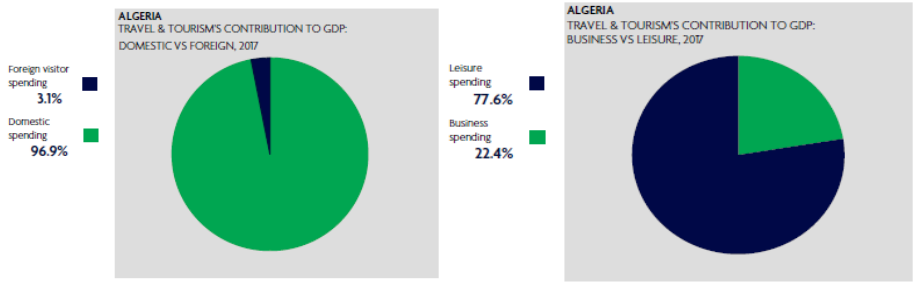

Source:"**World & Tourism Economic Impact**" , Report 2018,p06

مساهمة الإنفاق المحلي وإنفاق الزائر الأجنبي فيPIB: من الشكل رقم 4 نلاحظ ان مساهمة السياحة المحلية أكبر مقارنة مع السياحة الوافدة فقد أنتج الإنفاق على السفر المحلي 95,9% من الناتج المحلي الإجمالي للسياحة سنة 2016 ليرتفع بـ 96,9%سنة 2017.

ومقارنة بالإنفاق الأجنبي أو الوافد (إنفاق الزوار الأجانب (صادرات الزائرين)، إيرادات السياحة الدولية)، التي تعد عنصر أساسيا للمساهمة المباشرة في ميزان المدفوعات فقد ارتفع في سنة 2008 بـ 0,57%، ثم لتشهد في السنة الموالية 0,7% ثم لتنخفض مرة أخرى سنة 2010 بـ 0,5%، أما في سنة 2011 و 2012 بلغ معدل حوالي 3,9% ليرتفع بعدها سنة 2013 بمعدل 4,2%، لتنخفض بـ 0,5%سنة 2014 ولدت 27,1 مليار دج، ليرتفع سنة 2015 إلى 0,8بـ 30,2 مليار دج، التي ارتفعت بدورها بنسبة 1,1%بما يقابل 35,8دمليار ج سنة 2016،لينخفض سنة2017بـ 27,6مليار دج بنسبة 0,7%، والمتوقع أن تنمو خلال الفترة (2018-2028) ب52,7مليار دج.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08) يوضح مساهمة إنفاق السائح الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2008-2028):

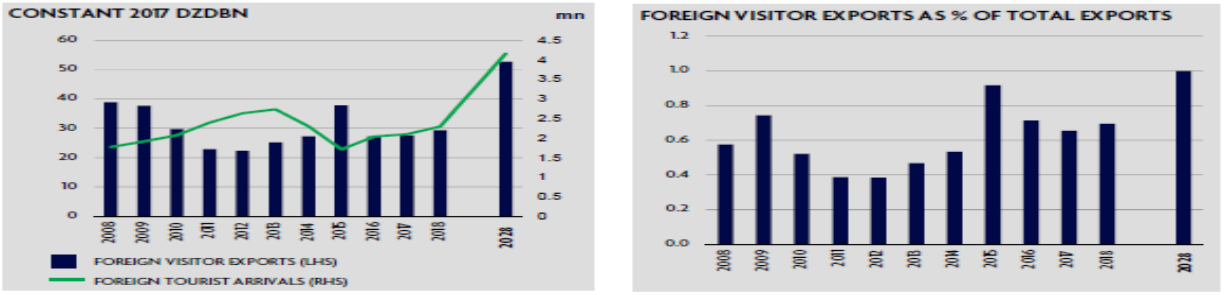

Source:"**World & Tourism Economic Impact**" , Report 2018,p05

- **السياح المغادرين من الجزائر (2008 -2017)**

الجدول رقم (18): تطور عدد السياح الجزائريين المغادرين / السياحة العكسية خلال الفترة من 2008 إلى 2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017

ISSN 2676-1513

عدد السياح المغادرين (ألف سائح)	1539000	1677000	1757000	1715000	1911000	2136000	2839000	3638000	4530000	4500000
%التغيير	2,67	8,97	4,77	2,39-	11,43	11,77	32,91	28,14	24,52	11

من إعداد الباحثين اعتمادًا على المصادر التالية:"إحصائيات أطلس بيانات العالم"، مرجع سابق.

*محمديوة، " 170 ألف سائح زاروا الجنوب 2017"، مرجع سابق.

نلاحظ من بيانات الجدول أن عدد الجزائريين المغادرين إلى الخارج تزايد من153900سائح إلى175700سنة 2010بنسبة4,77%مفضلين منتجات سياحية أخرى تلبي حاجاتهم ورغباتهم حيث أصبح الجزائريون لا يأبهون بصرف أموالهم في رحلات سياحية مريحة فالمهم بالنسبة لهمه وقضاء إجازات وعطل جيدة رفقة أولادهم وعائلاتهم، فمنهم من يدخر لسنة كاملة من أجل قضاء إجازتهم ومنهم من يضطر للاقتراض من أصدقائهم لدعم مصاريف رحلتهم، إلا أن عددهم نخفض سنة2011 بنسبة(-2,39%) بسبب الربيع العربي في أغلب الدول العربية كمصر وليبيا وتونس على وجه الخصوص بحكم أنها الوجه المفضلة للجزائريين، ليرتفع في السنوات الموالية بنسبة 32,91% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، التي انهار خلالهما سعر البترول من 150 دولار للبرميل إلى 40 دولار للبرميل الواحد، ما أثر بالسلب على القدرة الشرائية للفرد الجزائري والطلب السياحي ككل, إلا أنه ورغم ذلك استمرت أعداد المغادرين تراب الوطن بغرض ممارسة النشاط السياحي في الخارج بالتزايد ففي سنة 2015 بلغ عدد السياح المغادرين 3638000 سائح، خاصة في ظل اشتداد المنافسة وزيادة العروض من طرف الناقلين الدوليين ووكالات السفر الأجنبية والعروض المغرية المقدمة من دول الجوار التي تستقطب بكثرة السياح الجزائريين. إضافة لعودة الخطوط الجوية السويسرية إلى الجزائر بعد غياب دام 20سنة وبأسعار مغرية ومنافسة للخطوط الجوية الجزائرية بهدف استقطاب أكبر عدد من الزبائن الجزائريين، حيث حددت الشركة " سويس" سعر الرحلة بين الجزائر وجنيف بأقل من 100أورو أي ما يعادل 99 فرنكا سويسري. مما سمح برفع وتسهيل تنقل الجزائريين والسويسريين ورسم خط ترابط أخوي بين البلدين خاصة في مجال الاستثمار والأعمال[55].وعلى ما يبدو لم يمنع الانهيار المتواصل لقيمة الدينار الجزائري الجزائريين من قصد الوجهة الخارجية لتمضية العطلة، على الرغم من أن الجزائر تزخر بموارد طبيعية جعلتها تترتب في الرتبة 127و124دوليا، فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المسجلة في التراث العالمي والموارد الثقافية؛ وتتمتع بموارد ثقافية وأعمالسياحيةتجعلهافيالمرتبة53 دوليا. فقد أظهرت بيانات رسمية حديثة أنّ نحو مليونين و300ألف سائح جزائري زاروا تونس في 2017، وتصدّر الجزائريون نظرائهم الفرنسيين والألمان، بزيادة قدّرت ب 40.5%[56]. وهو ما تثبته الأرقام الرسمية للحكومة التونسية وأكدته من قبل وكالات السياحة المحلية التي دفعها هذا الواقع لتكييف عروضها مع توجهات الجزائريين وتهميش الوجهة الداخلية. ومعلوم بأن غالبية الجزائريين يفضّلون الوجهة التونسية بالنظر إلى الأسعار المغرية للفنادق ومراكز الإيواء في الجارة الشرقية والتي تتغير باختلاف المواسم، خلافا للوجهة الداخلية التي يرى كثير من الجزائريين أنها باهظة الثمن

ISSN 2676-1513

بالنظر إلى ضعف الخدمات المقدمة ونقص مرافق التسلية [57]. إذ يشتكي الجزائريون من أن لخدمات السياحية بالبلاد تعتبر الأغلى بين دول المنطقة. فقضاء ليلة واحدة في أحد الفنادق الجزائرية ذات ثلاثة أو أربع نجوم يكلف بين 100 و170دولارا، يقابلها خدمات لا تعكس حجم الفاتورة التي يدفعها الزبون. وتبقى تونس وتركيا ومصر المقصد الأكثر طلبا من طرف الجزائريين، في حين دخلت بلدان آسيوية لمجال المنافسة على غرار الفيتنام، بعد أن استحوذت ماليزيا، وأندونيسيا، وتايلاندا، على إهتمامهم في السنوات الأخيرة، وسمح سعر الرحلة المنظمة الذي لا يتجاوز 250 ألف دينار للشخص الواحد لمدة 13 يوما وأحيانا أكثر، للعديد منهم بالقيام بهذه المغامرة واكتشاف الجزء الشرقي من الكرة الأرضية[58].وذلك لأن الوكالات السياحية أصبحت تفضل الترويج للسياحة الخارجية على حساب الداخلية لأنها تسمح لها بكسب هامش ربح بسبب أفضلية أسعار الوجهات الخارجية مقارنة بالأسعار الداخلية التي تنفر الزبائن، ووجود عوائق تمويل وصعوبة الحصول على رخصة البناء. فضلا عن عجز الحظيرة الفندقية التي لا تكفي لتغطية كل المتطلبات وغلاء الأسعار وضعف الخدمات. إلا أنه وفي سنة 2017 انخفضت حركة الخروج من البلاد ب 11%حيث سجلت 4,5 مليون جزائري ذهبوا إلى الخارج، مقارنة بسنة 2016،ويعود ذلك لعدة أسباب، من بينها أن عدد معتبر من أصحاب وكالات السفر يفسر ذلك إلى الأزمة المادية، في حين أشار آخرون إلى اهتمام المواطنين بدفع أقساط سكنات " عدل"، وأرجع البعض الآخر ذلك إلى عدم استفادة لوكالات من تقديم خدمة التأشيرة، خاصة بالنسبة للوجهة التركية التي كانت تستقطب أعداد هائلة خلال السنوات الماضية والآن أصبحت من الأمور الصعبة، حيث تقدم التأشيرة الإلكترونية للأشخاص أكثر من 35 سنة وباقي الزبائن مطالبون بجلبها لوحدهم وهي الفئة ما بين 18 و35 سنة، وهي أكثر حبا واهتماما بالأسفار[59]، بالإضافة إلى تشريع منحة السفر المهينة للجزائريين والذي لم يتغير منذ 35 سنة، والمقدرة بـ 130أورو وهي منحة سياحية لا تتعدى 15000دج، وهو مبلغ لا يغطي احتياجات ليلة واحدة في فندق متواضع، مع التشديد على انه ليس له الحصول في المنحة في السنة التي لم يخرج فيها، فيما يستفيد المواطن التونسي على ما يعادل 3000أورو مع إمكانية الاحتفاظ بها من سنة لأخرى، وحوالي 3500أورو للمواطن المغربي في سنة، كما أن هذا التشريع يميز تمييزا صارخا بين المواطنين، ففي الوقت الذي يستطيع فيه المواطن الذي يملك سجلا تجاريا- والذي هو في اغلب الحالات وهمي وبأسعار مستعارة وربما لأشخاص متوفين- من النفاذ إلى العملة الصعبة بشكل رسمي، يرغم المواطنون العاديون الراغبين في التنقل خارج البلاد لغرض السياحة أو العلاج أو حتى الدراسة للجوء للسوق الموازية للعملة للحصول على العملة التي يحتاجونها مع تحمله المخاطر التي قد تواجهه في المراكز الحدودية عند المغادرة في حالة ضبط متلبسا بجريمة تصدير العملة الصعبة بطريقة غير شرعية.[60]. ومن جهة أخرى فهو يعود بحسب وزير السياحة لبعض الإحصائيات التي وصفها بالمشجعة، حيث أشار إلى توافد ما لا يقل عن 3,8 ملايين زائر على المحطات الحموية "التي تبقى ميزاتها أنها مفتوحة على طول السنة، مذكرا أن الجزائر تحصي 280 منبعا حمويا 62 منها لها حق الامتياز لاستغلالها و30 محطة في طور

ISSN 2676-1513

الإنجاز، غير أن دائرته الوزارية تسير 9 محطات فقط بينما تخضع 100 محطة للتسيير المحلي الذي تشرف عليه البلديات. واعتبر أن الرهان اليوم يكمن في إعطاء ديناميكية أكثر وتوجيه السياحة الداخلية، تطوير هذا القطاع الحساس وترقية المقصد الجزائري المتميز بكل أنواع السياحة، من جبلية وشتوية وصحراوية ودينية وساحلية.

ويرى الباحثين أن: الإستراتيجية الموضوعة لتطوير لقطاع السياحي بالجزائر مازالت لم تأتي بثمارها، وهذا ما يظهر من خلال الأداء أو المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع خلال الفترة، ومن خلال خروج الجزائريين نحو الخارج أو السياحة العكسية التي توضح أنه حتى على المستوى الداخلي لم تنجح السياحة الحالية في إبقاء الجزائريين داخل بلدهم خاصة ذوي الدخول المرتفعة الذين يستطيعون السفر فهم يفضلون قضاء عطلهم في الخارج، وهذا يعكس تدني الوعي السياحي والبيئي لدى السائح والمسؤول الجزائري الذي يرى أن مفهوم السياحة يقتصر على تنظيم رحلات العمرة والحج دون التفكير في استحداث فضاءات جديدة وإبداع وأنشطة ترفيهية تواكب العصر

والتسويق لها داخليا وخارجيا، مما يستدعي عملا أكثر لتسويق الوجهة السياحية الجزائرية.

03.مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الاستثمار السياحي الفترة (2008 -2017)

الجدول رقم (18): تطور الإنفاق السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008 إلى 2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنفاق السياحي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	613000000	574000000	716000000	595000000	598000000	531000000	684000000	765000000	475010000	
%التغير	1,25	1,17	1,41	1,00	0,96	0,81	0,96	1,21	0,79	

من إعداد الباحثين اعتمادًا على:البنك الدولي، البيانات، " **السياحة الدولية (النفقات)**"، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?end=2016&locations=DZ&start=2008&view=chart، (تاريخ الإطلاع: 2018/03/30، على الساعة:01:42)

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الإنفاق السياحي وتزايده خلال الفترة من 2008 إلى غاية 2010، حيث ارتفعت من 613 إلى 716مليون دولار أمريكي، حيث عرفت السياحة الدولية رواجا في هذه الفترة، الأمر الذي انعكس إيجابا على العوائد السياحية، لينخفض خلال الفترة من 2011 إلى 2013،

ISSN 2676-1513

ذلك أن الإنفاق السياحي هو جزء من الإنفاق الكلي، هذا الأخير الذي انخفض كونه يعتمد على إيرادات صادرات البترول، ثم ارتفع بشكل طفيف سنة 2014 ب684 مليون دولار أمريكي لارتفاع أسعار النفط، لتنخفض إلى 475 ثم 765مليون دولار أمريكي سنتي 2015 و2016 . حيث سرعان ما اصدم الخطاب الحكومي المروج والداعم للسياحة بالواقع التقشفي الذي خلفه سقوط عائدات النفط الجزائري إلى قرابة الثلث في ظرف سنتين، كما تآكل الاحتياطي النقدي، ما دفع الحكومة إلى تقليص الميزانية المخصصة للسياحة من 363 مليون دولار سنة 2016 إلى 327 مليون دولار لسنة 2017.

ويرى الباحثين أن: هذا التذبذب في الإنفاق السياحي يعود لجملة من الصعوبات شهدها القطاع خلال الفترة من 2008 إلى 2017،فالخطاب الحكومي الداعم للسياحة وجعله كبديل للنفط، مرهون بهاجس التقلبات في أسعار النفط وسرعان ما تنسفه الأرقام التي تكشف تفضيل الحكومة لتقليص ميزانية القطاع وتجميد عشرات المشاريع السياحية الكبيرة على حساب قطاعات أخرى كالدفاع التي أفلتت من التقشف. مما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي وفشل استراتيجيات ومخططات تمويل القطاع السياحي.

04.مساهمة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإيرادات السياحية 2008 إلى 2017:

ترتبط الإيرادات السياحية بشكل كبير بعدد السياح الأجانب فكلما ارتفع تدفق الزائرين والسياح الأجانب في البلد السياحية صاحبه دخول التدفقات النقدية بالعملة لأجنبية، ومن خلال الشكل السابق رقم (15) المتمثل في تطور حركة السياحة الوافدة خلال الفترة من 2008 إلى 2017، نلاحظ أن الجزائر عرفت تطور بطئ في حركة السياحة الوافدة مما انعكس على نسب الإيرادات السياحية المحققة خلال نفس الفترة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (19): الإيرادات السياحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008-2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017**
الإيرادات السياحية بالأسعار الجارية (مليون دولار$)	473.000.000	361.000.000	324.000.000	300.000.000	295.000.000	326.000.000	348.000.000	357.000.000	243.000.000	330.000.000
%التغير	0,58	0,75	0,53	0,39	0,39	0,48	0,55	0,95	0,74	-
مساهمتها في PIB*	1,5	1,6	1,5	1,4	1,4	1,5	1,5	1,4	-	1,4

من إعداد الباحثين اعتمادًا على:إحصائيات البنك الدولي، البيانات، " **السياحة الدولية (النفقات)**"،**مرجع سابق**.

*__انظر المقال__: صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، " **السياحة في الجزائر: بين الواقع والمأمول**"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 2، ديسمبر 2017،ص 64.

__انظر المقال__:عمار قردود،"وزيران للسياحة في الجزائر**"،2018/02/08، الجزائر1، متاح على الموقع الإلكتروني:http://aljazair1.com ،(تاريخ الإطلاع: 2018/04/13، على20:31)

ISSN 2676-1513

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية المحققة في الجزائر شهدت تذبذبا بحيث عرفت معدلات تغير متدنية خلال الفترة الممتدة من2009 إلى2016،إذ انتقلت من361إلى243مليون دولار، فقد عرفت سنة 2008 تطورا إيجابيا بنسبة 0,58%بحيث بلغت الإيرادات 473مليون دولار. ويفسر هذا التطور بتحسن الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد جراء مشروع الوئام والمصالحة الوطنية الذي تم تنفيذه في تلك الفترة؛ مما أدى إلى استرجاع وتثمين صورة الجزائر دوليا. وواصل هذا التطور إلى غاية سنة 2010 لتنخفض الإيرادات السياحية من 0,39%إلى 0,48% خلال الفترة من 2011 و2013 بسبب انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية العالمية لسنة 2010، ثم ارتفعت الإيرادات بشكل طفيف خلال الفترة من 2014 بنسبة 0,48% بسبب ارتفاع أسعار النفط التي ارتفعت إلى 147 مليار سنة 2014 وأسهمت في زيادة الإنفاق السياحي.وإلى0,95%سنة2015 ب 357 مليون $،ويعود هذا التحول إلى تجسيد بعض من مشاريع والسياسات على أرض الواقع التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة2030 ، التي بدأت في إعطاء أكلها وتحسن طفيف في الوجهة السياحية الجزائرية من خلال تغيير صورتها لتنخفض من جديد سنة 2016 بنسبة 0,75%، بقيمة 243 مليون دولار جراء تدهور أسعار النفط في السوق العالمي و لتداعيات سياسة التقشف لقانون المالية لسنة 2015. فيما بلغت الإيرادات السياحية لسنة 2017 حسب تصريحات وزير السياحة مرموري 3300000 مليون دولار في الوقت الذي سجلت فيه المغرب 5,8 مليار وتونس حوالي 300مليون دولار في شهر أوت 2017،

كما نلاحظ أن مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2008-2017)،حيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط % 1.5 حيث أعلى نسبة سجلت 2009 ب % 1.6وأدنى قيمة% 1.4 سجلت سنتي 2011 و 2012 و 2015 و2017، وبالعودة إلى مجريات سير تفسير إحصائيات الجدول أعلاه، السبب يعود لانخفاض حجم الإيرادات السياحية للبلاد والاعتماد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كلي، غير أن هذا لم يمنع من تسجيل تحسن في أداء القطاع السياحي.

ويرى الباحثين أن: زيادة الطلب السياحي الدولي يتأثر بمستوى الرفاهية والتقدم التكنولوجي وقدرة السائح المادية وغيرها من العوامل التي يصعب على الدول التحكم فيها ، فالدولة التي تستقطب السياح يشكل لها الإنفاق السياحي إيرادات سياحية تعتبر مصدرا مهما لتمويل خزينة الدولة ودعم ميزان المدفوعات وتحقيق رواج بالنسبة لكل الصناعات والقطاعات المكملة للسياحة. وهذه المداخيل السياحية الضعيفة المسجلة لا تعبر عن المقومات والإمكانيات والمؤهلات التي تملكها الجزائر كما أن العائد من الاستثمارات السياحية لن يتحقق في ظل غياب تنافسية المنتج السياحي الجزائري مقارنة بأداء القطاع في دول الجوار والمنطقة الأورو متوسطية عامة.

ISSN 2676-1513

05.مساهمة الاستثمار السياحي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الميزان السياحي(2008-2017)

تعمل السياحة على تحسين الميزان السياحي ومنه ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل استثمارات أو ضرائب أو رسوم، وذلك لأن ميزان المدفوعات يعتبر قيدا مزدوجا ينظم كافة المعاملات بين دولة ما وسائر العالم، والسياحة جزء من هذه المعاملات, ويعرف الميزان السياحي كل حكة مزدوجة للسواح، فكل دولة تستورد وتصدر السائحين في نفس الوقت .والجدول التالي يوضح تطور الميزان السياحي في الفترة (2008-2016)

الجدول رقم (20): تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة (2008 – 2016)

السنوات مليون دولار $	الإيرادات السياحية	النفقات السياحية	رصيد الميزان السياحي
2008	473.000.000	613.000.000	**140.000.000-**
2009	361.000.000	574.000.000	**213.000.000-**
2010	324.000.000	716.000.000	**392.000.000-**
2011	300.000.000	595.000.000	**295.000.000-**
2012	295.000.000	598.000.000	**303.000.000-**
2013	326.000.000	531.000.000	**206.000.000-**
2014	348.000.000	684.000.000	**336.000.000-**
2015	357.000.000	765.000.000	**408.000.000-**
2016	243.000.000	475.010.000	**232.010.000-**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على معطيات الجدولين رقم (18) ورقم (19).

يتبين من الجدول أعلاه أن الميزان السياحي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016 شهدعجز دائما طول هذه الفترة وذلك نتيجة ارتفاع نفقات الناتجة عن السياحة المغادرة، حيث أن العجز اشتد سنتي 2014و 2015 نتيجة لانخفاض أسعار النفط وسياسة التقشف ضمن قانون المالية لسنة 2015، مما انعكس على الأسعار المحلية وبالتالي تأثر القدرة الشرائية للفرد مما وجه شريحة كبيرة كانت تمارس السياحة المحلية للخارج نتيجة التهاب الأسعار مقارنة بالدول المجاورة والدول الأخرى، وهو الأمر الذي يعكس ضعف القطاع وضعف الأداء الخاص بتطبيق الاستراتيجية الرامية إلى توجيه السياح المغادرين إلى وجهات سياحية داخلية كما يوجد أسباب أخرى ساهمت في النزيف السياحي للخارج منها قلة البيئة المستحدثة السياحية من فنادق والنقل وكذا مراكز التسلية والترفيه وغيرها وعدم الاهتمام الفعلي بالسياحة المحلية. مما أدى إلى ارتفاع السياحة العكسية مقارنة بالإيرادات السياحية المحققة، فالجزائر تعد بدا مصدرا للسياح لا مستقطب.

ISSN 2676-1513

06.مساهمة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف خلال الفترة(2008-2017)

يعد قطاع السياحة من بين أهم القطاعات توفير المناصب الشغل في الجزائر، وبالتالي يعمل على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة، وزيادة المداخيل الفردية. والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المباشرة والإجمالية (المباشرة وغير المباشرة والمستحثة)

الجدول رقم (21): مساهمة الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيففي الفترة (2008-2017)

المساهمةالسنوات	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	2014	2015	2016	**2017
المساهمة المباشرة في التوظيف (ألف عامل)	227,66	269,18	254,09	266,57	292,23	321,38	332,50	327,50	346,50	320,00
%من مجموع العمالة	2,48	2,61	2,77	2,87	2,97	2,87	3,0	3,0	3,1	2,8
المساهمة الكلية في التوظيف (ألف عامل)	515,04	593,12	539,54	535,43	583,01	634,45	660,00	628, 50	731,50	678 ,50
%من مجموع العمالة	5,62	6,26	5,54	5,58	5,73	5,87	6,0	5,7	6,5	6,0
المساهمة المباشرة للتوظيف في النمو الفعلي***	0,3	0,4	0,4	0,3	0,3	0,2	0,3	0,4	0,5	0,5
%التغير (2000مليار $)	0,35-	20,65	6,96	32,7-	3,17-	14,07-	27,65	46,66	5,34	3,10-

من إعداد الباحثين اعتمادا على:*حري المخطارية،" دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي"،أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص 210.

"World & Tourism Economic Impact" , Report 2015,p14 ; Report 2016,P04,Report 2017,p 14; Report 2018, p8,(translate**),IPID

***"إحصائيات أطلس بيانات العالم"، مرجع سابق

نلاحظ من الجدول أن المساهمة المباشرة في للتوظيف عرفت استقرارا متذبذبا خلال الفترة من 2008 إلى2013، فقد ولد الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى266,57ألف وظيفة مباشرة، وهذا راجع لتهميش هذا القطاع ونقص الاستثمار فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى، ليرتفع من 321,65سنة 2013إلى346.50 ألف وظيفة مباشرة سنة 2016، ويعود هذا التطور في مساهمة الاستثمار السياحي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف المباشر إلى زيادة المشاريع السياحية ضمن السياسات والاستراتيجيات المتبناة من طرف الدولة قصد النهوض بالقطاع السياحي، في ظل أزمات انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة، تنخفض إلى 320.00ألف وظيفة مباشرة سنة 2017بلغت نسبتها من إجمالي اليد العاملة 2,8%، في القطاعات السياحية نفسها أي المنشآت السياحية والفندقية كالإيواء،

ISSN 2676-1513

المطاعم، وكالات السفر، النقل السياحي، التنظيم السياحي، بيع التذاكر والتسويق السياحي ومجال بيع التحف والتذكارات.... ومن المتوقع أن ينمو هذا المعدل إلى 3% سنة 2018 و 1,9% سنة 2028 بـ399.000 وظيفة ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): مساهمة الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف المباشر (2008-2028)

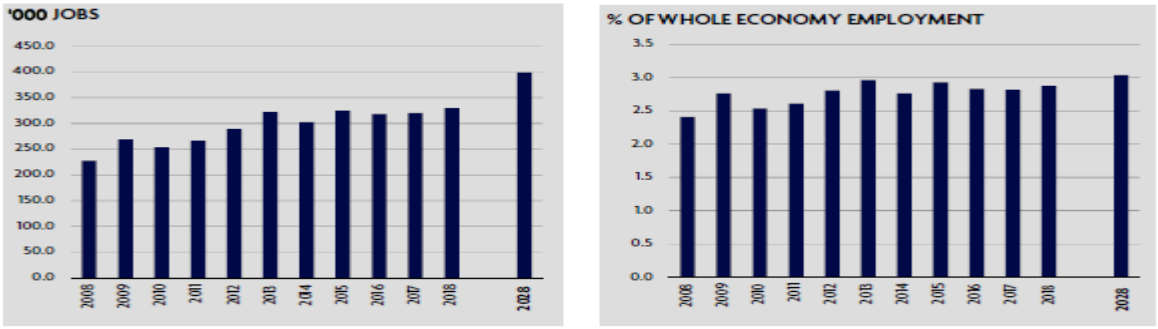

Source:"**World & Tourism Economic Impact**", Report 2018, p8,**ibid**.

وتشير الإحصائيات أن التزايد المستمر في عدد الوظائف المباشرة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، كان من خلال مساهمة قطاع الصناعة التقليدية في توفير مناصب العمل التي تعرف تطورا من سنة إلى أخرى. فقد خلصت معظم الدراسات أن العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في القطاع السياحي تساوي ضعف العمالة المتولدة على الإنفاق في أي من القطاعات الأخرى. وهو ما يفسر التذبذب في المساهمة المباشرة للتوظيف في النمو الفعلي خلال الفترة من 2008 إلى2017، حيث أن أعلى معدل كان 0,5% خلال سنتي 2016 و2017، ومن المتوقع أن تحافظ على نفس المعدل خلال السنتين المواليتين، في إطار قرار الحكومة تجميد التوظيف إلى غاية سنة 2019.

وبالنسبة لإجمالي مساهمة الاستثمار السياحي مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف، "التأثيرات الأوسع" على الاقتصاد. فهو يقيس التوظيف "غير مباشر"أي العمالة الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي ولفندقي، مثل البناء، التأثيث، أو في التوريد الطعام والشراب (الزراعة والصناعات الغذائية)... وتشي الدراسات أن كل 9 فرص عمل غير مباشر في القطاع السياحي يقابلها فرصة عمل واحدة غير مباشرة في القطاعات الأخرى. وتقيس المساهمة "المستحثة" الناتج المحلي الإجمالي والوظائف التي يدعمها إنفاق أولئك الذين يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر أو بشكل موزع على مواسم معينة.مثل العمل في البناء والتشييد والتجهيز والزراعة وتربية الحيوانات والدواجن ويسمى العمل المحرض.و تمكن الاستثمار السياحي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلق 678.50 ألف وظيفة سنة 2017 بنسبة 2,8% من إجمالي العمالة الوطنية، ومن المتوقع أنهذا المعدل بـ 0,9% سنة 2018 بـ 685.000 وظيفة (مباشرة وغير مباشرة ومستحثة)، و2,1% سنة 2028 بـ848.000 وظيفة من إجمالي العمالة الوطنية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

ISSN 2676-1513

الشكل رقم (10): مساهمة الاستثمار السياحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف الإجمالي (2008-2028)

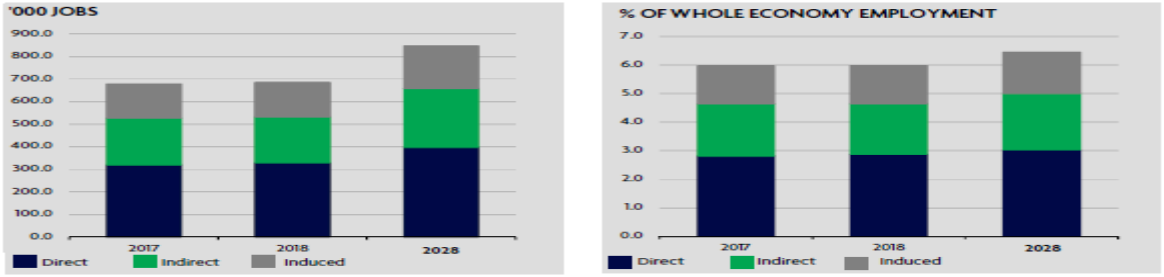

Source:"**World & Tourism Economic Impact**", Report 2018, p8, **ibid**

ويرى الباحثين أن لكن هذا الأخير يبقى يعتبر رقم ضئيل وضعيف جدا إذا ما قورن بالمقومات السياحية في الجزائر، والإمكانيات الضخمة المخصصة لتطوير هذا القطاع واعتباره أحسن بديل لقطاع الريعي، وهو ما تضفوا إليه الحكومة والقائمين على القطاع، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عن طريق إنشاء العديد من المدارس والمعاهد لتكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها دور في تسيير الفنادق والمركبات السياحية وتحسن جودة الخدمات... إلخ، ودمجهم في سوق العمل السياحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإعطاء القطاع السياحي في الجزائر صبغة جديدة. ويعود هذا الضعف إلى عدة عوامل نذكر منها:

- العجز في هياكل الإيواء السياحي وغياب المنافسة؛
- اللجوء إلى التشغيل غير المصرح به لا سيما على مستوى القطاع الخاص؛
- نقص التأهيل في أوساط العاملين في ميدان التشغيل في القطاع الخاص.

الخاتمة: من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بجهود الدولة الجزائرية في الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال السياحة، وهذا في ظل تراجع أسعار النفط والصدمة المالية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر، إذ أصبح الأهمية بمكان طرح توصيات من شأنها أن تساهم في الرفع من تنافسية القطاع السياحي وضخ مداخيل مالية معتبرة لخزينة الدولة لاسيما العملة الصعبة وتوفير مناصب عمل والتقليل من البطالة ودعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وفيما يلي نعرض نتائج وتوصيات الدراسة.

نتائج الدراسة:

- نلاحظ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لاسيما المؤسسات الخاصة والمؤسسات الحرفية، وهذا ما يدل على اهتمام الحكومات الجزائرية؛
- هناك تطور في المشاريع السياحية في الجزائر من سنة 2002 إلى 2017 إلا أن تطورها كان بطئ جدا بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الفلاحة، الاتصالات...الخ)؛
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار المنشآت الأخرى في دعم وتطوير الاستثمارات السياحية في الجزائرية، فتتمثل هذه المؤسسات في المنشآت الحرفية والتقليدية والفنادق العمومية

ISSN 2676-1513

والخاصة، إلا أنها لا تساهم في ترقية العمل السياحي بدرجة مرضية بالمقارنة بدول الجوار (تونس والمغرب)؛

- الاستثمار في القطاع السياحي يساهم في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل، ميزان المدفوعات...الخ)، إلا أنه تبقى المساهمة ضعيفة بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط؛
- نحقق الميزان السياحي في الجزائر عجزا من سنة 2008 إلى2017 وذلك بسبب عدم تغطية الإيرادات السياحية للتكاليف السياحية، وقيمة العجز في الميزان السياحي في تزايد مستمر وهذا يعود إلى زيادة النفقات السياحية بالمقارنة بالمداخيل السياحية
- تسعى الحكومات الجزائرية المتعاقبة لتجسيد الإستراتيجية السياحية وتطوير الاستثمار السياحي على ربوع الوطن لاسيما السياحية الصحراوية والسياحية الساحلية، إلا أن تجسيد مخطط (**SDAT2030**) يبقى غير مجسد بطريقة مرضية لأن المخطط لا ينطبق مع الانجازات؛
- من خلال التقارير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع السياحة يتضح لنا مؤسسات قليلة جدا بالمقارنة ما جاء في مخطط SDAT2030 ، إذ نلاحظ أن المشاريع المخطط لها من 2008 إلى 2017 اجتاحت أكثر من 80 %من القطر الجزائري لكن المنجز لا يعبر إلا نسبة قليلة بالمخطط.

توصيات الدراسة:

- ضرورة معالجة المشاكل المالية الإدارية التي تتخبط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وحل مشكلة العقار، حيث يعني الكثير من المستثمرين من مواجهة العديد من المشاكل المالية (نقص الموارد المالية)، ومشاكل إدارية أي البيروقراطية الإدارية في تسيير ملفات المستثمرين؛
- العمل على تحسين وضعية الميزان السياحي في الجزائر وذلك بضرورة البحث عن مداخيل سياحية إضافية من شأنها في تغطية التكاليف السياحية، كما ينبغي السهر على تدنية التكاليف السياحية بغرض تعظيم الميزان السياحي؛
- ينبغي على الحكومة الجزائرية تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار المحلي والأجنبي وإعطاء أهمية بالغة لتعديل المواد القانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي لاسيما منح التحفيزات الضريبية للمستثمر الأجنبي، وهذا ما يجعل تطور في الاستثمار السياحي من جهة ومن جهة ثانية الرفع من تنافسية القطاع السياحي في الجزائر؛
- العمل على تجسيد مشاريع المخطط التوجيهي للتنمية السياحة واستدراك الإخفاقات في المستثمرات السياحية لاسيما طاقات الإيواء التي تعد غير كافية بالمقارنة بطاقات الإيواء في دول الجوار وإمكانياتها السياحية؛

ISSN 2676-1513

- ضرورة الاستغلال العقلاني للإمكانيات السياحية الجزائرية لاسيما الإمكانيات الطبيعية والمادية، إذ أن الجزائر تزخر بإمكانيات سياحية ضخمة لكن استغلالها يبقى مرهون ببذل جهود معتبرة لجعل الجزائر دولة سياحية بامتياز على الأقل تنافس دول الجوار؛
- ضرورة جعل الاستثمار السياحي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام الوزارات المعنية، مع ضرورة تفعيل بورصة الجزائر للقضاء على مشاكل التمويل التي تتخبط فيها هذا النوع من المؤسسات.

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:

[1] بوزاهر نسرين، **تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2006/2005، ص 31.

[2] شرفاوي عائشة، " **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**"، أطروحة دكتوراه منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزئر 3، 2015/2014،ص 155.

[3] **انظر المقال** :عمار قردود، "**وزيران للسياحة في الجزائر**...؟"، 8 فيفري 2018، الجزائر 1، متاح على الموقع: http://aljazair1.com، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/19، على الساعة 22:37)

[4] **انظر المقال**:" **معالي الوزير في زيارة عمل وتفقد لولاية وهران**"، 2018/02/22، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.mta.gov.dz/index.php/ar- ، (تاريخ الإطلاع:2018/04/19، على الساعة00:06)

[5] **انظر للتقرير** تقرير صندوق النقد العربي،" **تنافسية الاقتصاديات العربية**"، 2017، ص 37. متاح على الموقع الإلكتروني:http://www.amf.org.ae/sites/all/libraries/pdf.js/web/viewer.html، (تاريخ لإطلاع 27مارس 2018، على:15:59د)

[6] **انظر للتقرير**: صندوق النقد العربي،" **المرجع سابق**، ص 35.

[7] مفيدة نادي، "**تقييم أثر البيئة المستحدثة على نمو القطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة –حالة القطاع السياحي في الجزئر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018/2017، 52.

[8] **انظر المقال**: لطيفة معريش، " **في آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس الجزائر في المرتبة 118 في مؤشر السياحة العالمي**"، الجزائر 2017/04/08، متاح على الموقع:http://www.eldjazaironline.net/Accueil، (تاريخ الإطلاع: 2018/03/26، على 01:04د)

[9] **انظر المقال**: اسماعيل ضيف، " **مؤشر دولي يعري السياحة الجزئرية**"، أخبار اليوم، 06 جويلية 2015، متاح على الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/148835 ، (تاريخ الإطلاع: 26 مارس 2018، على 01:00د)

[10] ف. زينب، "**800ألف جزائري يشتغلون في قطاع السياحة**"،2017/10/30،أخبار اليوم، جزايرس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/225081، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/13، على الساعة 19:30)

[11] **انظر المقال**:" **الدعوة إلى دعم التعاون بين قطاعي السياحة والثقافة**"، 2018/04/03، متاح على الموقع الإكتروني: http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/66-2015-10-06-10-11-38،(تاريخالإطلاع:2018/04/18، على23:46)

[12] **انظر المقال** : "**معالي الوزير يؤكد على ضرورة تعميم الرقمنة لتسهيل عملية اعتماد وكالات سياحية**"، متاح عى الموقع الإلكتروني التالي: http://www.mta.gov.dz/index.php/ar/66-2015-10-06 ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/19، على 0:30)

[13] **انظر المقال**: زين العابدين جبارة، "**شركات السياحة الأجنبية تلغي الصحراء الجزائرية من أجندتها**"، 2010/10/08، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.echoroukonline.com ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/17، على الساعة 22:22)

[14] **انظر المقال** : م راضية، " **شروط جديدة لإنشاء وكالات السياحة والأسفار** "،2010/8/22، أخبار اليوم، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/6765 ، (تاريخ الإطلاع: 2018/'0/19، على الساعة 13:40)

ISSN 2676-1513

[15] **انظر المقال:** ع يونسي، **"إجراءات تتضمن دفتر شروط وإلزام بتوقيع عقد مع الزبون: ضبط نشاط الوكالات السياحية"**، 2010/8/18، المساء، متاح على الموقع: https://www.djazairess.com/elmassa/36879 ، (تاريخ الإطلاع: 2018/4/19، على 15:14)

[16] **انظر المقال:** حبيبة محمودي، **"السماح كل شاي بلغ سن ال 21 سنة بإنشاء وكالة سياحية في ظرف 3 أشهر فقط، 8 وثائق كافية لاستثمار في قطاع السياحة وتقليص آجال التحقيقات الأمنية"**،2013/09/13، النهار، متاح على الموقع: https://www.ennaharonline.com (تاريخ الإطلاع: 2018/04/19، على 11:08)

[17] **انظر المقال :** حمزة عساس، **"شهادة جامعية في السياحة شرط أساسي للحصول على اعتماد وكالة سياحية"**،2017/6/6، النهار أون لاين، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.ennaharonline.com ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/19، على الساعة 13:18)

[18] **انظر المقال :** حياة.ب، **"وكالات لتصدير السياح الجزائريين ى الخارج: معظمها تسترزق من العروض الجاهزة"**، 2017/02/21، متاح على الموقع: https://www.eldjoumhouria.dz/article.php?Art=33849 ، (تاريخ الإطلاع:2018/04/19، على 01:08)

[19] **انظر المقال :" الجزائر نحو العالمية في الصناعات التقليدية من بوابة الشراكة"**،2012/11/19، الاتحاد، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=110779&y=2012&article، (تاريخ الإطلاع:2018/04/20، على 19:02)

[20] **انظر المقال :** **"الصالون الوطني للصناعة التقليدية بوهران"**،2013/12/28، أخبار غرب الجزائر ،متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.oran-aps.dz/spip.php?article10379 ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/20، على 18:15)

[21] **انظر المقال:" مرموري يستعرض كيفية توزيع الإعتمادات المالية لميزانية التسيير والتجهيز المخصصة لقطاع السياحة في 2015"**، متاح على الموقع الالكتروني التالي:http://ar.aps.dz/economie/51780-2015، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/14، على الساعة:13:10)

[22] **انظر المقال :** **"تحت شعار أيادي من ذهب الجزائر تحيي اليوم الوطني للحرفيين هذا الاثنين"**، 2015/11/09، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.radioalgerie.net/news/ar/article/20151109/57681.html ، (تاريخ الإطلاع:2018/04/20، 18:00)

[23] **انظر المقال:** حكيم مالك، **"254 مليار دينار تدره الصناعة التقليدية في الدخل الوطني الخام الجزائري"**،2018/03/13، الوسط، متاح على الموقع التالي:https://www.elwassat.com/economy/3371.html ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/20، على 18:30)

[24] **انظر المقال:" الدعوة إلى دعم التعاون بين قطاعي السياحة والثقافة"**، مرجع سابق.

[25] **انظر المقال:** مباركة بن عمراوي، **" مدير الصناعات التقليدية للإذاعة: نحصي 340 أف حرفي ساهمو في خلق 890 ألف منصب شغل "**، 2017/11/9، الإذاعة الجزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.radioalgerie.dz/news/article/20171109/125477.html ، (تاريخ الإطلاع: 4،2018/1، على 03:55)

[26] سهام بجاوية، **" التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس–إسقاط على الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه في العلوم لاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، سنة 2015/2014، ص 196.

[27] **"World & Tourism Economic Impact"** , Report 2015,p14 , Report 2017,p 14; Report 2018, p8, (translate), available to https://www.wttc.org/-/media/files/reports/, (date of entry 28/03/2018, 23:47m).

[28] **انظر المقال:**بوحلية قوي، **"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"**، 3/ 6/ 2012، مركز الجريدة للدراسات،متاح على: https://www.google.dz/search?q=ar%2Freports%2Fdefault.html، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/10، على 01:33)

[29] **انظر المقال:** **" أسباب تدهور قطاع السياحة في الجزائر"**،2017/3/3، متاح على http://marsadz.com/%D9%85%D9%82،(تاريخ الإطلاع: 2018/04/10، على الساعة 5:55د)

ISSN 2676-1513

[30] **انظر المقال:** "**الجزائر هل ستؤدي أحداث الجنوب إلى مشروع صراع؟ ساسة بوست**"، 12أغسطس 2015، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/،(تاريخ الإطلاع: 2018/4/10، على الساعة 2:09)

[31] **انظر المقال:** بوحلية قوي، " **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"، **مرجع سابق**.

[32] **انظر المقال:** عادل جارش،" **تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري**"،مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد3، المركز الديموقراطي العربي، حزيران 2017، متاح على الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=46831، (تاريخ الإطلاع: 2018/4/4، على 2:09).

[33] "**الجزائر هل ستؤدي أحداث الجنوب إلى مشروع صراع؟ ساسة بوست**"، **مرجع سابق**

[34] **انظر المقال** : حسان حويشة، "**يحدث هذا في زمن التقشف وترشيد النفقات: 3آلاف موظف "بلا عمل" في الجوية الجزائرية!**"، 2017/10/05، متاح على الموقع: https://www.echoroukonline.com/ ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/19، على 1:22).

[35] **انظر المقال:** "**حققت 72 بالمائة من دقة المواعيد: انخفاض عدد المسافرين على الجوية الجزائرية**"، 2017/10/6، الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.eldjazaironline.net/Accueil، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/13، على الساعة00:28)

[36] **أنظر المقال:** نوارة باشوش، "**تحدث المفاجأة في تصنيف فلايت رايت خلال عام: الجوية الجزائرية في المرتبة الأولى**"، 2018/02/04، الشروق، الجزائ، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/13، على 3:38)

[37] **انظر المقال:** "**الجوية الجزائرية غائبة عن قائمة 100 أفضل شركة طيران في العالم**"، 2017/06/24، الشروق، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.echoroukonline.com، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة23:57)

[38] **انظر المقال:** " **إيكو ألجيريا تكشف عن مشروع قانون المالية بالأرقام والتحليل**"، الأربعاء2016/09/7، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.eco-algeria.com/content ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/17، على الساعة:21:35)

[39] **انظر المقال:** "**الخارجية الجزائرية ترفض تصريحات السفير الفرنسي حول التأشيرات**"،**9/4/2018**،العالم العربي، متاح على الموقع الإلكتروني: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201804091031454 1، (تاريخالإطلاع2018/04/11، على 20:57)

[40] **انظر المقال:** خ. صديق، " **الخارجية: تصريحات السفير الفرنسي لا تعكس إرادة قيادة البلدين**"، 2018/4/8، النهار، متاح على الموقع الإكتروني التالي: https://www.ennaharonline.com ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/11، على الساعة 20:44)

[41] **انظر المقال :** "**الجزائر ترفض تصريحات السفير الفرنسي لديها حول التأشيرة**"، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://qudspress.com/index.php?page=show&id=43080 ،(تاريخ الإطلاع:2018/04/11، على الساعة:21:56).

[42] **انظر المقال:** إيمان بوخاتم، "**257 قتيل في سقوط الطائرة العسكرية ببوفاريك**"، الشروق أون لاين، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com/، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة 14:31)

[43] **انظر المقال:** أحمد حرز الله، "**كارثة جوية بالجزائر....257 قتيلا في تحطم طائرة عسكرية**"،11أفريل 2018، العربية نت، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2018/04/11/، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على 14:26)

[44] **انظر المقال:** أشرف عبد الحميد،" **هذه كل مهام ومواصفات الطائرة الجزائرية المحطمة**"،11أفريل 2018 العربية، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2018/04/11/.html، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة20:12)

[45] **انظر المقال:**فريق التحرير، "**تفاصيل تحطم طائرة عسكرية قرب مطار بوفاريك بالجزائر**"، إرم نيوز، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.eremnews.com/entertainment/accidents/1280722، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على 14:39)

[46] **انظر المقال:** أصوات مغاربية، "**حادث اليوم ليس الأول...10 كوارث جوية شهدتها الجزائر**"، 2018/04/11، صحف الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.maghrebvoices.com/a/431305.html ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على 21:03)

ISSN 2676-1513

[47] **انظر المقال:** حمزة عساس، **"9حوادث في تاريخ الملاحة الجوية الجزائرية تبقى أسبابها مجهولة"**، 2014/07/25، النهار أون لاين، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.ennaharonline.com ، (تاريخ الإطلاع: 2018/1204، على الساعة 20:52)

[48] **انظر المقال:** عبد الله بودبابة، **"سنة سوداء في الملاحة الجوية الجزئرية"**، 2014/12/30، جزايرس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.djazairess.com/annasr/100644 ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة 21:41).

[49] **انظر المقال: أصوات مغاربية، مرجع سابق.**

[50] CHIHA Khemici, « **Essai d'analyse de la problématique de l'insertion du tourisme algérien dans l'espace touristique international** », Alger 3,p 149,150

[51] **انظر المقال:** **"حادثة عين أميناس... غموض شديد رافق تفاصيل الإعتداد"**، 28 يناير 2014، متاح على الموقع https://alarab.co.uk/ (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة 14:51)

[52] مفيدة نادي، **مرجع سابق**، ص 52.

[53] Nadi Moufida, Mezrigue Achour,"**The Impact Of Visa Facilities On Tourism Sector**", Case Study ForAlgeria Journal Of Economic Sciences Management And Commercial Sciences, Msila N°17,2017,P23.

[54] **انظر المقال:** **"مرموري: السياحة تعوض تدني أسعار النفط... والجزائر متخمة بالمقاصد السياحية"**، 2017/8/20، عربي، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: https://arabic.sputniknews.com/interview ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة 3:25)

[55] **انظر المقال:** **" الخطوط الجوية السويسرية تعود إلى الجزائر بعد توقف دام 20 سنة"**، 29 يونيو 2015، تحواس، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.tahwas.net ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على الساعة: 2:41)

[56] **انظر المقال:** كامل الشيرازي،**"2,3 مليون جزائري زاروا تونس في 2017"**،البلاد أون لاين 2017/12/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/alseyassi/90486، (تاريخ الإطلاع: 2018/4/4، على الساعة 2:09).

[57] **انظر المقال:**اسماعيل ض، **"3 ملايين جزائري زاروا تونس في 2017"**، المشوار السياسي، 2017/12/28، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/alseyassi/90486، (تاريخ الإطلاع: 2018/4/4، على الساعة 2:19).

[58] **انظر المقال:** **"وكالات سياحية تضرب عرض الحائط نداء ترقية الوجهة الداخلية"**، 08/07 /2017، الشعب، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ech-chaab.com/ar ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12،على الساعة 3:38)

[59] **انظر المقال:** أحلام محي الدين، **" الوكالات السياحية تؤكد تراجع الطلب على الأسفار خارج الوطن"**، 2017/12/18، المساء، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:https://www.djazairess.com/elmassa/144554 ، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/16، على الساعة: 2:10)

[60] **انظر المقال:** نسرين لعراش، **"منحة السفر ب130 أورو في سنة 2017: احتياطات السفر نهبتها مافيا الحاويات *تشريع منحة السفر لم يتغير منذ 35سنة"**، الجزائر اليوم، متاح على الموقع:http://aljazairalyoum.com، (تاريخ الإطلاع: 2018/04/12، على 4:26)